رسالة في أحكام (كلّ) وما يتعلق بها من العربية للشهاب الخفاجي (ت1069هـ) : دراسة وتحقيق

د. رانية بنت جمعة الجلبي

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

(1446هـ - 2025م)

ملخص البحث باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ودراسة رسالة مهمة للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت1069ه)، وعنوانها (**أحكام (كل) وما يتعلق بها من العربية**)؛ إذ عرض المؤلف فيها أحكام (كل) في اللغة العربية، وعرض آراء العلماء في أحكامها النحوية، وأبرز اختلافاتهم، وأدلتهم التي استدلوا بها في الرد على تلك الخلاقات، ورجَّح بينها، ثم ختم تلك الرسالة بعرض أحكام (كل) التي وقف عليها بعد المناقشة والترجيح.

وقدمتُ بين يدي التحقيق بدراسةٍ وافية اشتملت على التعريف بالشهاب من حيث مولده ونشأته ومؤلفاته، ثم تحدثت عن موضوع الرسالة، ومنهج الشهاب فيها، والمصادر التي اعتمد عليها، وكذلك الشواهد التي وردت في الرسالة، ثم تحققت من نسبة الرسالة إلى مؤلِّفها، وكذلك تحققتُ من عنوان الرسالة، ووصفتُ النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق، ووصفتُ منهج التحقيق، وغير ذلك مما تستدعيه الدراسة المنهجية.

الكلمات المفتاحية: (أحكام – كل – العربية- دراسة – تحقيق الشهاب - الخفاجي)

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فلا يخفى على القارئ الكريم قيمة التراث النحوي الذي خلَّفه السابقون، بما يحويه من إضافاتٍ قيمة، وتحريرات نافعة، ومن ثم كان الاهتمام به وإبرازه إلى الضوء هو من أهم ثمار البحث العلمي.

وقد لفت نظري رسالة قيمة ونافعة في بابها للشهاب الخفاجي؛ إذ خصَّصها الشهاب للحديث عن اسم من الأسماء العربية، كثير الأحكام، متعدد الاستعمالات، وهو (كلّ).

ولمَّا رأيت الشهاب استوفى الحديث عنها، وجمع كلَّ ما يتعلق بها من أحكام عند النحويين واللغويين والبيانين والمتكلمين، عقدت النية لتحقيق هذه الرسالة، ودراستها، وقد وسمها الشهاب بـ:(أحكام كل وما يتعلق بها من العربية).

وترجع أهمية هذه الرسالة إلى ما يأتي:

1- غزارة علم الشهاب الخفاجي، فقد جمع بين علوم العربية: النحو والصرف، والبلاغة والأدب والمنطق وعلوم الرياضيات والطبيعة والطب؛ وهو ما كان له عظيم الأثر في رسالته.
2- اهتمام الشهاب الخفاجي بجمع أبرز آراء علماء العربية والمعاني والبيان والمنطق في مسألة (كل)، وما دار حولها من خلافات بين العلماء، مستدلًا ومناقشًا ومرجحًا.
3- ظهور شخصية الشهاب النحوية في عرض تلك الآراء.

أما أهداف البحث فهي:

1- تحقيق الرسالة تحقيقًا علميًّا، وإخراجها إخراجًا سليما كما كتبها مؤلفها.
2- التحقق من نسبة الرسالة إلى الشهاب الخفاجي.
3- عرض منهج الشهاب الخفاجي في رسالته.
4- الوقوف على آراء العلماء في أحكام (كل) وتوثيقها.

وأما الدراسات السابقة، فلم أجد دراسة تتعلق بدراسة الرسالة أو تحقيقها.

وأما منهج البحث، فقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي بقسم الدراسة، والمنهج المتعارف عليه في قسم التحقيق.

وأما خطة البحث، فقد اقتضت مادة البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وقسمين وثبت المصادر والمراجع.

1- المقدمة: وفيها الحديث عن أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة وخطة البحث.
2- التمهيد: وفيه حديث موجز عن التعريف بالشهاب الخفاجي.
3- القسم الأول: الدراسة، وفيه المباحث الآتية:

المبحث الأول: موضوع الرسالة.
المبحث الثاني: منهج الشهاب في رسالته.
المبحث الثالث: مصادر الرسالة وشواهدها.

القسم الثاني: التحقيق، وفيه ما يأتي:

أ- توثيق نسبة الرسالة إلى الشهاب.

ب- تحقيق عنوان الرسالة.

ج- وصف النسخة الخطية.

د- منهج التحقيق.

ه- نماذج من النسخة المعتمدة في التحقيق.

و- النص المحقق.

4- ثبت المصادر والمراجع.

التمهيد
التعريف بالشهاب الخفاجيّ

اسمه: أبو العباس أحمدُ بن محمد بن عمر، ويُلقب بشهاب الدين الخفاجيّ المصريّ الحنفيّ، وقاضي القضاة، وصاحب التصانيف، ويُنسب إلى قبيلة خفاجة(1).

نشأته:

وُلِدَ في مصر عام 977 ه، ونشأ بها، ثم رحل برفقة والده إلى الحرمين الشريفين، وقرأ على الشيخ علي بن جار الله العصام وغيره، ثم رحل إلى قسطنطينية، وتلقى فيها بعض العلوم كالرياضيات والتفسير، وقد اشتهر بالفضل، فولاه السلطان مراد العثماني قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر، ثم عُزل عن القضاء، فرجع إلى بلاد الروم، ومر في أثناء رحلته على دمشق، وأقام بها أيامًا، ثم ذهب إلى حلب، ثم عاد إلى بلاد الروم، ومنها رجع إلى مصر، واستقر فيها، وتولي القضاء فيها إلى أن تُوفي.
قال عنه المحبي: "أحد أفراد الدنيا المُجتمع على تفوقه وبراعته"، ووصفه برأس المؤلفين، ورئيس المصنفين(2).

شيوخه:

حرص الشهاب الخفاجي على ذكر شيوخه الذين أخذ عنهم في كتابه ريحانة الألبا، وكان من أبرز من ذكرهم:

1- برهان الدين، إبراهيم بن عبد الرحمن العلقمي القاهري الشافعي (ت 944هـ)، قال عنه الشهاب الخفاجي: خاتمة الحفاظ والمحدثين(3).
2- أحمد العلقمي، أخذ عنه الأدب والشعر(4).
3- علي بن غانم المقدسي الحنفي، المعروف بابن غانم الخزرجي (ت 1004هـ)، قرأ عليه الحديث،(5).

---

(1) ينظر: الأعلام 238/1.

(2) ينظر: خلاصة الأثر 1/-334331، والأعلام 238/1.

(3) ينظر: ريحانة الألبا 77/1، 328/2، خلاصة الأثر 322/1.

(4) يُنظر: ريحانة الألبا 77/1، 328/2، خلاصة الأثر 322/1.

(5) يُنظر: ريحانة الألبا 328/2، خلاصة الأثر 322/1.

4- شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرَّمْلي (ت 1004هـ)، ووصفه شهاب الخفاجي بشيخ الإسلام، وعدّه من أجل من أخذ عنه، فحضر دروسه الفرعية، وقرأ عليه شيئًا من صحيح مسلم، وقد أجازه في ذلك [6].
5- جمال الدين بن صدر الدين علي بن إسماعيل الأسفراييني العصامي الشافعي (ت 1007هـ)[7].
6- داود البصير، (ت 1008هـ)، أخذ عنه الطب[8].
7- محمد بن حسن جان التبريزي ولُقِب بسعد الملة والدين، وقد نصَّ الشهاب على أنه من أجلَّة من أخذ عنهم بالقسطنطينية (ت 1008هـ) [9].
8- علي بن جار الله بن محمد القرشي المخزومي(ت 1010هـ)[10].
9- شمس الدين محمد بن نجم الدين بن محمد، الملقب الصالحي الشامي. (ت 1012هـ)، أخذ عنه الأدب والشعر [11].
10- أبو العنايات العناياتي (ت 1014هـ)[12].
11- أبو بكر أحمد بن أحمد بن أبو بكر الشنواني، وهو خاله، وقد قرأ عليه سيبويه (ت 1019هـ).
12- الشيخ نور الدين علي الزيادي (1024هـ)، حضر عنده دروسًا زمنًا طويلًا [13].
13- محمد بن عبد الغني بن ميربادشاه، المشهور بغني زاده (ت 1036هـ)، [14].
14- مصطفى بن محمد، المعروف بعزمي زاده (ت نحو 1040هـ) [15].

تلاميذه:

---

(6) يُنظر: ريحانة الألبا 327/2، وخلاصة الأثر 332/1.

(7) يُنظر: ريحانة الألبا 417/1، 329/2.

(8) يُنظر: ريحانة الألبا 117/1، 329/2، وخلاصة الأثر 332/1.

(9) يُنظر: ريحانة الألبا 330/2.

(10) يُنظر: ريحانة الألبا 329/2، وخلاصة الأثر 332/1.

(11) يُنظر: خلاصة الأثر 332/1.

(12) يُنظر: ريحانة الألبا 17/1، 329/2.

(13) يُنظر: خلاصة الأثر 332/1.

(14) يُنظر: خلاصة الأثر 332/1، 9/4.

(15) يُنظر: ريحانة الألبا 330/2، وخلاصة الأثر 332/1.

من أشهر تلاميذه الذين تلقوا على يديه العلم:

1- عبد البر بن عبد القادر الفيومي العوفي الحنفي(ت 1072هـ)، يعد من أدباء زمانه الذي تفوقوا وبرعوا [16].
2- محب الدين بن أبي بكر تقي الدين ، واسمه فضل الله بن محب الله بن محمد (ت 1082هـ)، وقد كتبَ ريحانة الألبا، عن الشهاب الخفاجي وسمَّاه: خبايا الزوايا فيما في الرجال من البقايا[17].
3- عبد القادر بن عمر بن بايزيد بن الحاج أحمد البغدادي، صاحب خزانة الأدب (ت 1093هـ)[18].
4- أحمد بن يحيى بن عمر الحموي، المعروف بالعسكري الشافعي، مفتي الشافعية (ت 1094هـ)[19].
5- برهان الدين إبراهيم بن حسن بن شهاب الدين الكوراني المدني (ت 1101هـ) [20].

كتبه:

يظهر من خلال الترجمة لنشأة الشهاب الخفاجي والوقوف على شيوخه أنه كان ذا نفسٍ تصبو إلى تلقي العلوم دون أن يميز علمًا عن علم، فقد أخذ من علوم اللغة العربية والطب والرياضيات والمنطق، كما أن رحلاته العلمية ساهمت في صقل هذه الشخصية العلمية وهذا كان له عظيم الأثر في مؤلفاته؛ لذا ورد في كتب التراجم حديث عن مؤلفات كثيرة له، منها المطبوع ومنها المخطوط، ومنها ما لم يصل إلينا، ومن الكتب التي أثبتتها في كتب التراجم[21]:

1- ديوان الأدب في محاسن بلغاء العرب، وهو خاص بالشعراء من العرب والمولدين[22].
2- رسالة في إعراب قوله تعالى: (أرأيتكم) [23].
3- ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا، عُني في كتابه هذا بتراجم الشعراء المعاصرين له على نسق اليتيمة[24].

---

(16) يُنظر: خلاصة الأثر 291/2.

(17) يُنظر: خلاصة الأثر 277/3.

(18) يُنظر: خلاصة الأثر 334/2

(19) يُنظر: خلاصة الأثر 334/1، 367.

(20) يُنظر: خلاصة الأثار عجائب الآثار للجبرتي 117/1.

(21)يُنظر: ريحانة الألبا 340/2، وخلاصة الأثر 333/1، والأعلام 238/1، ومعجم المؤلفين 138/2.

(22) يُنظر: خلاصة الأثر 333/1.

(23) مطبوعة بتحقيق د. عبد الفتاح سليم، ضمن كتاب بعنوان: أربع رسائل في النحو، مكتبة الآداب بالقاهرة.

4- شرح درَّة الغواص في أوهام الخواص للحريري.
5- شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل، وقد شرحه في كتاب اسمه (شرح الشفاء)
6- عناية القاضي وكفاية الراضي، حاشية على تفسير البيضاوي في ثماني مجلدات.
7- قلائد النحور من جواهر البحور، وهو كتاب في العروض.
8- نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، وهو أربع مجلدات[25].

وما سبق من كتب من المطبوع، ومن المخطوط:

1- خبايا الزوايا بما في الرجال من البقايا، وهو مجلد في التراجم.
2- ريحانة الندمان.

- **وفاته:**

توفي الشهاب الخفاجي – رحمه الله- في يوم الثلاثاء الثاني عشر من شهر رمضان الكريم سنة (1069ه)، ودُفن في القاهرة [26].

القسم الأوّل: الدراسة

المبحث الأول: موضوع الرسالة.

المبحث الثاني: منهج الشهاب في الرسالة.

المبحث الثالث: مصادر الرسالة وشواهدها.

(24) يُنظر: مقدمة محقق ريحانة الألبا 32/1، الأعلام 238/1، الروض النضر في ترجمة أدباء العصر للعمري 19/1

(25) يُنظر: الأعلام 99/5.

(26) يُنظر: خلاصة الأثر 334/1، والأعلام 238/1، ومعجم المؤلفين 138/2.

المبحث الأول: موضوع الرسالة:

إن الموضوع الأساسي للرسالة هو (كل) وأحكامها في اللغة العربية؛ وقد حرص الشهاب في رسالته على عرض أحكام (كل) واستعمالاتها ومعانيها عند النحويين والبلاغيين والـمَنْطِقِيينَ، كما حرص على حصر ما وقع من خلافات في أحكامها واستعمالاتها، ومن ثم استعرض أدلتهم في الترجيح أو النقض أو الرد، ثم لخص تلك الأحكام في خاتمة رسالته، كما أنه عرض أحكام (كل) واستعمالاتها عند النحويين خاصةً، ثم أحكامها واستعمالاتها عند أهْل الـمَعَانِي، مع بيان الفرق بين الفريقين على النحو الآتي:

أولًا: استعمالات (كل) عند النحويين

ذهب النحويون إلى أن (كل) يتعدد استعمالها باعتبار الإضافة وعدمها، كما أنه يجوز أن تلي العوامل اللفظية إذا لم تضف إلى الضمير، فإذا أضيفت للضمير فإنها تُستعمل للتوكيد، نحو (نفس) و(عين)، وإذا لم تكن مؤكدةً فإنه إما أن تكون مبتدأ مقدمًا، وقد تخرج عن ذلك في لغة ضعيفة، وإذا كانت مؤكدةً لاسم قبلها وجرت عليه فإنها تكون مقررةً لمعناه، وإن لم تجرِ على الاسم المؤكد كانت لعموم الجميع أو المجموع، وهو الاستعمال الذي اقتضاه كلام العرب، واتفق عليه كلام النحو.يين[27].

ثانيًا: استعمالات (كل) عند أهْل الـمَعَانِي: يرى الشهاب الخفاجي أنَّ استعمالها عند أهل المعاني مخالف لاستعمالها عند النحويين للأسباب الآتية:

1- أنه يلزم تقديم (كل) في النفي، إن لم تضف للضمير، نحو (كل إنسان)، وغيره.

2- أنها إذا تقدمت فإنها تفيد عموم النفي، وإذا تأخرت فإنها تفيد نفي العموم، ولكنها عند النحويين تفيد المعنيين سواء أكانت مُقَدَّمَةً أم مؤخرةً.

3- أن أهْل الـمَعَانِي بنوا كلامهم في الفرق في إفادتها عموم النفي أو نفي العموم بناءً على كلام المنطقيين في القضايا، ويوجد فرق بينهما.

4- أن استدلال أهْل الـمَعَانِي بالحديث وبيت أبي النجم لا حجة فيهما[28]، كما أن البيت رُوي بالرفع والنصب، والرفع محول عن النصب فيجوز مراعاة أصله في المعنى.

5- أنهم رجحوا التأكيد على التأسيس، وقد ردّه الشهاب الخفاجي بقوله: "ليس بشيء، لأنها مع الضمير مَوْضُوعَة للتأكيد، وهو أقوى، وأكثر فلا شك في ترجيحه هنا مع أنه

---

(27) يُنظر: الكتاب 116/2، 231/4، الأصول في النحو 22/2، نتائج الفكر في النحو 216.

(28) المقصود بالحديث هو حديث ذي اليدين عندما سأل الرسول صلى الله عليه وسلم :"أَقَصُرَت الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ أجابَهُ صَلَى اللهُ تَعَالى عَلَيْهِ وَسَلم بِقَوْلِه:كُلّ ذَلِكَ لم يَكُنْ"؛ عَلَى مَعْنَى (لَا شَيْء مِن ذَلِكَ بِكَائِن)، وبيت أبي النجم هو:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عليَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

استعمال له فيما وضع له، فتأكيده تأسيس، والغلبة في حكم الوضع، وهي كما تكون في الأعلام تكون فيه غيرها"[29].

المبحث الثاني: منهج الشهاب في الرسالة

إن قراءة رسالة الشهاب الخفاجي، وتأملها، يُظهر لنا اهتمام الخفاجي بأن يعرض الأحكام والمعلومات عرضًا متناسقًا، ومترابطًا ومحكمًا، إضافة إلى حرصه على توثيق من نقل عنهم، وكذلك مناقشة ما نقل، ولذا فقد تميز منهجه في الرسالة بعدة مزايا، وهي:

1- التسلسل الموضوعي في عرض أحكام (كُلّ):

بدأ الشهاب الخفاجي بعرض المعنى اللغوي لـ (كُلّ)، فقال: "معناها الذي وُضعت له في اللغة الإحاطة بالأجزاء والجزئيات مما يضاف إليها ومادتها مَوْضُوعَة لذلك"[30]، وقد استدل على معناها اللغوي بعرض تعريف الصاغاني من كتابه (العباب)، ثم بدأ عرض حكم تعريف (كل) و(بعض)، فبدأ برأي الأصمعي الذي سأله أبو حاتم عن استعمال سيبويه والأخفش وابن المقفع لها معرفةً لها بأل، ثم إجازة ابن درستويه في استعمالها معرفة بأل، ثم أورد التخريجات والتأويلات فيما أجازه سيبويه والأخفش وابن درستويه.

ثم انتقل إلى استعمالات (كُلّ) في اللغة العربية من حيث الإفراد والإضافة، وكيفية إعرابها بناءً على ما ورد في اللغة الفصيحة وما اتفق عليه النحويون، وقد أشار إلى الشذوذ أو الاستعمال الضعيف الذي ورد فيها، وهو مجيء خبر (كل) جملة خالية من ضمير يعود إليها، ثم بدأ بعرض آراء العلماء في الاستعمال الضعيف الذي ذكره فبدأ بسيبويه ثم الخليل.

ثم أكمل عرض باقي أحكام (كل) كحملها على (أجمعين)، وما ذكره السيرافي بهذا الخصوص، ثم ابن السراج، ثم عاد للحديث عن إعراب (كُلّ) ومعناها، وتأثير الإضافة على إعراب (كل)، والمعنى المترتب عليه، وكذلك الأحكام، من ذلك أن (كُلّ) إذا أضيفت إلى جمع فلا بد أن تُعرب مبتدأ، ولا بد أن يلزم الخبر الإفراد، ثم انتقل للحديث عن الفرق في المعنى إذا تقدمت (كل) أو تأخرت في نحو قولنا: (من كل المزارع)، و(من المزارع كلها).

واستمر بهذه الطريقة بعرض أحكام (كل) واستعمالاتها، وكيفية إعرابها إذا كانت مضافة أو مقطوعة عن الإضافة، واختلاف العلماء في إعرابها والأحكام التي تلحق بها في كلا الحالتين، وكذلك اختلاف معناها إذا تقدمت أو تأخرت.

---

(29) أحكام كل وما يتعلق بها من العربية، للشهاب الخفاجي 138/أ

(30) يُنظر: أحكام كل وما يتعلق بها من العربية، للشهاب الخفاجي 134/ب.

ثم نقل كلام أهل المعاني والبيان والمنطقيين ، ثم وضع خاتمة للرسالة عرض فيها أهم الفروق بين أهل المعاني والنحويين.

2- **توثيق الآراء:** حرص الشهاب الخفاجي على توثيق الآراء غالبًا، ولم يترك التوثيق إلا في موضع واحد، وهو عند نسبة الرأي إلى المتأخرين في تعريف (كل) و(بعض) بأل التعريف، حيث قال: "والذي تسامح من المتأخرين فيها قال فيها معنى الإضافة أضفت أو لم تضف"، وكذلك عند حديثه عن المَنْطِقِيّينَ وأهل البلاغة والبيانيين لم يذكر اسم عالم بعينه، لأنه لم يكن غرضه ذكر خلافات المَنْطِقِيّينَ فيما بينهم، والنظر فيها، بل كان غرضه بيان الفرق في استعمالات (كل) عند النحويين والمَنْطِقِيّينَ والبلاغيين.

وتنوعت طريقة توثيقه ما بين توثيق الرأي بنسبته إلى صاحبه بذكر اسمه، أو ذكر كتابه، ومن ذلك:

- توثيق رأي الأصمعي في استعمال ابن المقفع (كل) و(بعض) معرّفة بأل.
- توثيق رأي الأصمعي أو رأي أبي حاتم في استعمال سيبويه والأخفش في استعمال (كل) و(بعض) معرفتين بأل.
- توثيق رأي ابن درستويه في استعمال (كل) و(بعض) معرفتين، وهجاء الناقدي له، والرد على النقد الموجه له.

2- **مناقشة بعض المسائل الخلافية:** كان الشهاب الخفاجي حريصًا بعد توثيق الآراء وبخاصة ما وقع فيها خلاف، أن يحرر تلك المسألة ويذكر فيها رأيه، ومن المسائل التي عرض فيها رأيه: مسألة إجازة ابن درستويه تعريف (كل)، و(بعض)، فوضح أن الخلاف بينهم وقع في كلمة (معرفة)؛ لأنها تحتمل أن يكون المراد (مطلق الإضافة)، أو أن يقدر (كل) المنون نكرة محذوفة، ثم اعترض ذلك بأنه قد يُقال أنه لا يُقدر إلا المعرفة، ثم قال رأيه بوضوح معتمدًا فيه على السماع بأنه لم يسمع تعريف (كل) و(بعض)، ثم حاول تخريج ما ذهب إليه ابن درستويه، بأنه قد يجوز في حالة القياس، وذلك بالحمل على مذهب الكوفيين الذي يرون أن (أل) تقوم مقام الإضافة.

المبحث الثالث: مصادر الرسالة وشواهدها

أولًا: مصادر الرسالة:

ورد في رسالة الشهاب الخفاجي تنوع واضح في أسماء العلماء الذين اعتمد عليهم في تقعيد أحكام (كل)، كما حرص على نقل آرائهم وخلافاتهم، وكانت منهجيته في ذلك، هي ذكر أسماء العلماء أو ذكر رأي المذهب، أو ذكر الكتاب مع نسبته إلى صاحبه، أو دون نسبة، وذلك على النحو الآتي:

- **العلماء:**

اعتمد الشهاب الخفاجي في تقعيد أحكام (كل) على أئمة النحو من المذهبين وبقية المدارس؛ إذ بلغ عدد العلماء الذين وردت أسماؤهم في رسالته تسعة عشر عالمًا، وهم بحسب وردوهم في رسالته، والموضوعات التي نقلها رأيهم فيها، كما يلي:

الأصمعي، وأبو حاتم، وابن المقفع، وسيبويه، والأخفش، وابن درستويه، والخليل، وابن مالك، وأبو حيان، والفراء، والزمخشري، وابن جني، وابن أبي العافية، وابن الحاجب، والأعلم ، وأبو علي الفارسي، واليزيدي، والجرمي، والمبرد.

وقد حرص على النقل من العلماء السابقين بحسب التخصص الذي تميزوا فيه، فعندما أراد التأصيل اللغوي لـ (كُلّ) نقل عن الأصمعي وأبي حاتم وابن المقفع، وعندما أراد توثيق رواية بيت من الشعر ذكر رواية اليزيدي والجرمي لها.

وعندما أراد التأصيل النحوي لاستعمالات (كُلّ)، نقل عن بقية العلماء، وقد تنوعت مصادره فيما يخص أئمة النحو، فقد نقل عن أئمة المذهب البصري وأئمة المذهب الكوفي، وأئمة المذهب البغدادي والمدارس الأخرى.

فمن أئمة المذهب البصري الذين نقل عنهم: الخليل (ت 175ه)، وسيبويه (ت 180ه)، والأخفش (ت 215)، والجرمي (ت225ه)، واليزيدي (ت 310ه)، وأبي حاتم (ت 250ه) ، والمبرد (ت 285).

ومن أئمة المذهب الكوفي نقل عن الفراء، أما أئمة المذهب البغدادي الذين غلبت عليهم النزعة البصرية فقد نقل عن أبي علي الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن درستويه.

وكذلك نقل عن علماء النحو في مصر والشام كابن الحاجب، ونقل عن علماء الأندلس والمغرب كالأعلم، وابن مالك، وأبي حيان.

أما المذاهب التي ذكرها، فهي:

1- المذهب الكوفي، وعبر عنه بـ(الكوفيين) و(أهل الكوفة)، وقد لجأ إلى المذهب الكوفي في مسألة إجازة تعريف (كل) بـ (أل)، فجوّز ذلك بطريق القياس حملًا على مذهب الكوفيين الذين يرون أن (أل) يقوم مقام الإضافة، ودافع بذلك عن رأي درستويه.
2- البيانيون، أو أهل البيان، وأهل المعاني.
3- بعض المتكلمين، أو المنطقيون.

- **الكتب:**

1- **العباب:** اعتمد فيه على تعريف معنى (كل) لغويًا، وقد ذكر جميع المادة التي أوردها الصاغاني في معاني (كل)، وأحكامها، ونسب الكتاب إلى مؤلّفه الصاغاني، حيث قال: "وقال الصاغاني في العُباب"[31].

2- **شرح كتاب سيبويه للسيرافي:** حيث قال: "السيرافي في شرحه".

3- **الأصول لابن السراج**: وقد اعتمد عليه في التقعيد لأحكام (كلّ).

4- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري**: ذكره في موضعين؛ أحدهما لم ينسبه إلى صاحبه، ونسبه إليه في موضع آخر فقال: "واستحسنه ابن هشام في المغني".

5- **أمالي السهيلي:** ذكره منسوبًا لصاحبه.

6- **الأشباه والنظائر للسبكي**، وقد ذكره هكذا (والسبكي في قواعده)، وربما اختصر اسمه بالقواعد؛ لأن موضوع الكتاب هو القواعد الشرعية كما اعتمد على كتاب آخر للسبكي ولكنه لم يذكر اسمه.

7- **صاحب التلخيص.**

8- **شرح أبيات الكتاب**، ولم يحدد المؤلف، وقال في موضع آخر (شرح شواهده).

9- **المطول** دون نسبته إلى صاحبه.

10- **شرح الكتاب لابن خروف.**

11- **شرح الكتاب للصفار.**

(31) يُنظر: أحكام كل وما يتعلق بها من العربية، للشهاب الخفاجي 134/ب.

ثانيًا: شواهد الرسالة:

1- **الآيات القرآنية:**

حرص الشهاب الخفاجي في رسالته على الاستشهاد بالآيات القرآنية، وكان عدد الآيات التي وردت في رسالته ثلاث عشرة آيةً، وكذلك استشهد بقراءة قرآنية، فقال: "فلذا قُرئ **سمح**إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ**سجى**[32] بالرفع والنصب"، وكثرة استشهاده بالقرآن يعد أمرًا منطقيًّا؛ لأن القرآن هو الأفصح، والمصدر الأول في تقعيد اللغة العربية.

2- **الحديث الشريف:**

كان استشهاد الشهاب الخفاجي بالحديث قليلًا جدًّا مقارنةً باستشهادة بالقرآن والشعر، وربما يعود هذا إلى أنَّ الرسالة موضوعها محدد في (كل)، وقد استشهد بحديثين، الأول منهما هو، " كُلُّكُمْ رَاعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ"، وقد استدل به مرة أخرى في موضع آخر فقال: " كلكم راعٍ"، أما الحديث الثاني فهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " كل ذلك لم يكن"؛ على معنى: (لا شيء من ذلك بكائن)، ولم يقل: (لم يكن كل ذلك)؛ لئلا يلزم ترجيح دليل الخطاب على أن (بعض ذلك كائن)".

3- **الأبيات الشعرية:**

ورد في رسالة الشهاب الخفاجي اثنا عشر شاهدًا شعريًّا، تكرر منهما اثنان، وقد وثق الشهاب الخفاجي منها ثلاثة شواهد فذكر أسماء قائليها، وهم: الناقدي وأبو النجم، وعليّ رضي الله عنه، ونقل رواية أحد الشواهد الشعرية عن سيبويه.

ومن المسائل التي استشهد بها ببيت أبي النجم جواز مجيء جملة الخبر عن (كل) دون ضمير يعود إليها، وعدّه ضعيفًا لا يجوز في الشعر، نقلًا عن سيبويه.

4- القياس: اعتمد القياس في بعض المسائل التي حاول أن يخرّجها من ذلك إجازة تعريف أل، فقال: "إلَا أنَّهُ لَا يَبْعُدُ جَوَازُهُ بِطَرِيقِ القِيَاسِ"[33].

5- **إجماع العلماء:** استشهد به في جواز أن تلي (كل)، و(بعض) العوامل اللفظية والمعنوية في حال لم تضف إلى الضمير، وإعرابها مبتدأ أو توكيد، وجواز غيره على ضعف، ثم وضح أن ذلك مما اتُفق عليه، فقال: "وَهَذَا مِمّا اتفَقَ عَلَيْهِ النُحَاة"[34]، أو " كلام النحاة".

6- **الاستعمال اللغوي:**

تنوعت أساليب الشهاب بين الاستدلال بأن الاستعمال موافق للغة الفصيحة فكان ينص على ذلك أو الاستدلال بالأمثلة الفصيحة، ومن المواضع التي وردت في رسالته في ذلك:

---

(32) سورة آل عمران من الآية (154).

(33) أحكام كل وما يتعلق بها من العربية، للشهاب الخفاجي 135/أ

(34) يُنظر: أحكام كل وما يتعلق بها من العربية، للشهاب الخفاجي 135/أ.

أ- الاستدلال بالاستعمال الفصيح، وذلك في ثلاثة مواضع، وهي: "فلا تكون في اللغة الفصيحة"، و: "رأينا العرب توافقه بعدما سمعناه"،" ولم يُسمع من أحد من العرب"[35]، "والحق أنه لم يسمع تعريفه"[36].

ب- الأمثلة النحوية: أما الأمثلة النحوية التي وردت في رسالته، فهي:

(أَكَلْتُ شَاةً كُلّ شَاةٍ)، (كُلّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ)، (جَادَ عَلَيَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فَأَغْنَانِي أو فَأَغْنُونِي)، (كل رجل يحمل الصخرة العظيم)، (كل رمان مأكول)، ولم يصدق (كل الرمان مأكول)، (كُلكم بينكم درهم)، (كل أعضاء البدن حيوان)، (كل إنسان لم يقم)، (كل جيش بلغ اثني عشر ألفًا لا يُغلب من قلةٍ)،

(35) أحكام كل وما يتعلق بها من العربية، للشهاب الخفاجي 135/أ.

(36) أحكام كل وما يتعلق بها من العربية، للشهاب الخفاجي 135/أ.

القسم الثاني: التحقيق

أ: توثيق نسبة الرسالة إلى الشهاب الخفاجي:

هذه الرسالة محققة النسبة إلى الشهاب الخفاجي، ومما يؤكد ذلك عدة أمور:

1- أن الشهاب الخفاجي ذكر في كتابه (ريحانة الألبا) أن له مجموعة من الرسائل، وهذا يعني أن هذه الرسالة قد تكون إحدى هذه الرسائل التي أثبتها لنفسه(37).

2- أنه نُص على اسم الشهاب الخفاجي في غلاف المجموع، وكان من ضمن هذا المجموع هذه الرسالة، وقد تضمن المجموع اثنتين وسبعين رسالةً، وكانت هذه الرسالة من ضمنها؛ وهي الرسالة الثامنة والخمسون.

3- نص الشهاب الخفاجي في مقدمة المجموع على أنه قد كتب عدة رسائل، ثم جمعها في مجموعة سماها (قيد الأوابد في مهمات الفوائد)، وكان هدفه من كتابة تلك الرسائل هو تحرير المسائل النحوية أو الموضوعات النحوية التي اتسمت بالغموض والإلباس(38)، وبالعودة إلى هذه الرسالة فإنه قد تحقق فيها ما ذكره الشهاب الخفاجي؛ حيث جمع كل ما يخص أحكام (كل)، وما دار فيها من خلافات وحررها.

4- ورود اسم الشيخ أبي بكر الشنواني في هذا المجموع، وهو خال الشهاب الخفاجي، وقد وصفه صاحب المجموع بأنّه خاله، وهذا يؤكد أن هذا المجموع هو خاص بالشهاب الخفاجي، ومن ضمنه هذه الرسالة(39).

ب: تحقيق عنوان الرسالة:

نصَّ الشهاب على عنوان الرسالة في مقدمته لها، بقوله: "فهذه زهرة زكية وثمرة من رياض الأفكار غضة جنية في **"أحكام (كل) وما يتعلق بها من العربية"**، فها أنا أقول وعلى الله القبول".

ج- وصف النسخة الخطية التي اعتمدتها في التحقيق:

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على نسخة محفوظة في مجموع في المكتبة السليمانية بتركيا، ورقم حفظها (01836- 030)، وهي الرسالة الثامنة والخمسون، وهي النسخة الوحيدة التي وقفت عليها، إلا أنها مكتوبة بخط نسخي واضح وجيد، وخالية من العيوب والآفات، كالطمس والخرم، أو آثار الرطوبة، أو الأرضة، وتقع الرسالة في سبعة ألواح تبدأ من اللوح (134/ب)، وفي كل لوح صفحتان، وفي كل صفحة

---

(37) يُنظر: ريحانة الألبا 340/2.

(38) يُنظر: قيد الأوابد في مهات الفوائد، للشهاب الخفاجي 2/ب.

(39) يُنظر: قيد الأوابد في مهمات الفوائد، للشهاب الخفاجي 7/ب.

ثلاثة وعشرون سطرًا، وفي كل سطر (13)-(17) كلمةً، كما أنه يوجد في بدايتها ختم المكتبة السليمانية، ويظهر من وجود بعض التعليقات على الحواشي أن النسخة قد رُوجعت، وقد بدأت الرسالة بقوله: "حمدًا لمن كُل خَيرٍ مُضَاف لفَضْلِه وَإحسَانِه، وكُل ثَنَاءٍ قَاصِر عَنْ بُلوغ مَحَامِدِه لِعُلو شَأنِه، والصَّلَاة وَالسَّلَام عَلَى أَشْرَف مَخْلُوقَاتِهِ، وَعَلَى آله وَصَحْبِهِ المُقْتَبِسينَ لِأَنْوَار الهِدَايَةِ مِنْ مِشْكَاتِهِ، مَا لَمَعَتْ بُروقُ الدَلَائِل مِنْ أُفُق اليَقِين صَادِقَة المَخَائِل وَبَعد"[40]، وفي نهايتها جاء قوله: "وَمِنْهَا أَنَ قَولهم: (يَلْزَمُ تَرجِيح التَأكِيد عَلَى التَأسِيس) لَيْسَ بِشَيء؛ لأَنَّهَا مَعَ الضَّمِير مَوْضُوعَة لِلتَأكِيدِ وَهُوَ أَقْوَى وَأَكْثَر فَلا شَكَ في تَرْجِيحِه هُنَا مَعَ أَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لَهُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ، فَتَأكِيدُهُ تَأسِيسٌ وَالغَلَبَة في حُكْم الوَضْع، وَهِيَ كَمَا تَكُون في الأعلَام تَكُون في غَيْرِهَا.

والحَمْدُ لله عَلَى مَا أَلْهَمَنَا مِن المَعَانِي، وَمَنَّ عَلَينَا بِنِعَمٍ لَم يَصِلْ لَهَا خُطَا الأَمَاني"[41].

د-: منهج التحقيق:

- **نسخ المخطوط:** حرصت على نسخ المخطوط مع ضبط نصوصه، وتقويم ما ورد فيه من أخطاء وتصحيف، فإن احتجت إلى زيادة ليستقيم بها النص وضعتها بين معقوفين، وقد استعنت في الزيادة بالعودة إلى مصادر الكتب التي ذكرها المؤلف.
- **تحقيق المخطوط:** لقد استعنت في تحقيق هذا النص وإخراجه كما كتبه المؤلف بالرجوع إلى مصادر كتب النحو واللغة والشواهد، وحرصتُ على توثيق الآيات والقراءات القرآنية، والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية من مظانها، كما حرصت على توثيق الآراء النحوية من مظانها - ما أمكنني ذلك- ، وأثبت التعليقات التي وقع في ظني أنها ضرورة لإيضاح مشكلة نحوية، أو تفسير ما غمض على القارئ، كما أنني كنت أعتمد في زيادة بعض الكلمات التي تزيد النص وضوحًا على المصادر التي عاد إليها الشهاب الخفاجي بنفسه، وكذلك قمتُ بترجمة الأعلام التي وردت في الرسالة ترجمةً يسيرةً.

ه- نماذج من النسخة المعتمدة في التحقيق.

صورة غلاف المجموع

(40) 134/ب.

(41) 140/ب.

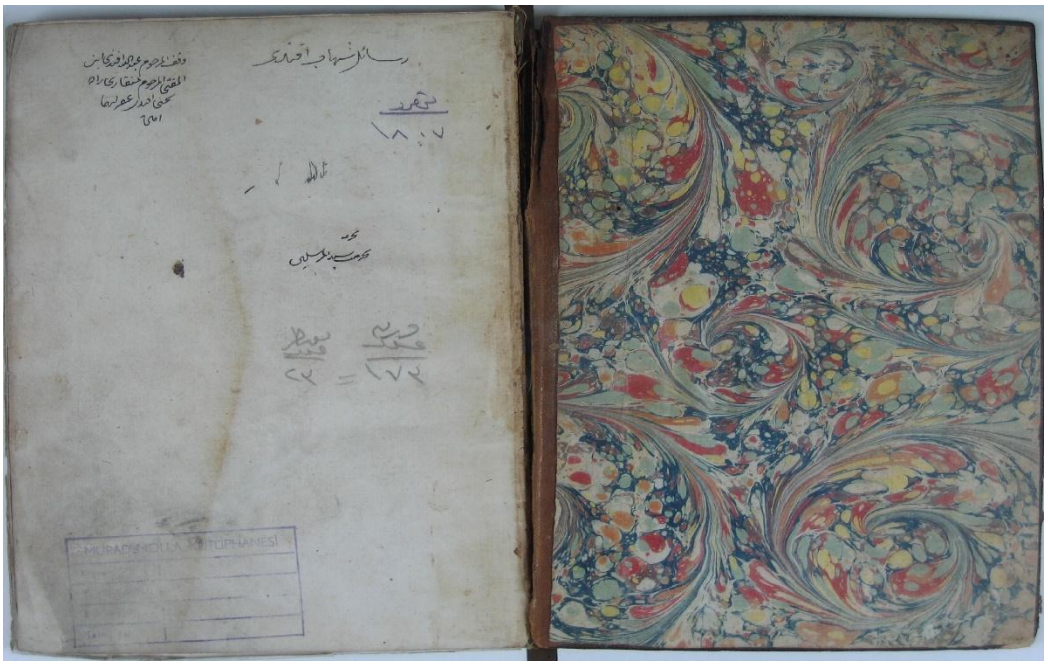
MURAD MOLLA KÜTÜPHANESİ

صورة مقدمة المجموع

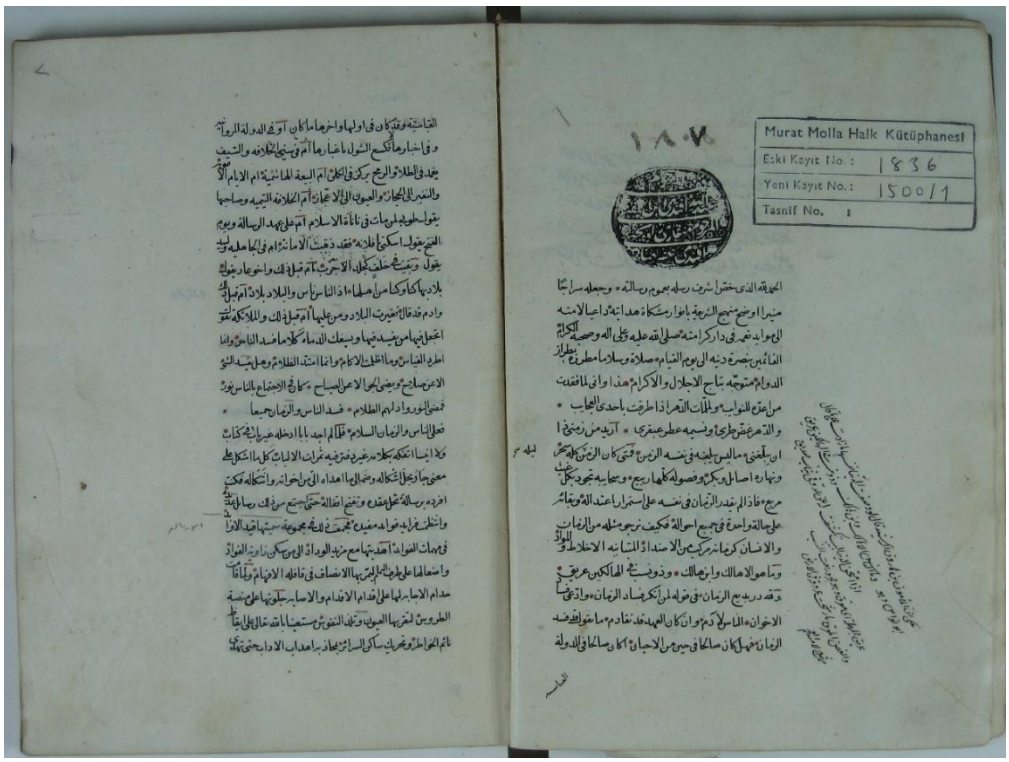
Murat Molla Halk Kütüphanesi
Eski Kayıt No.: 1836
Yeni Kayıt No.: 1500/1
Tasnif No.:

صورة اللوح الأول من الرسالة

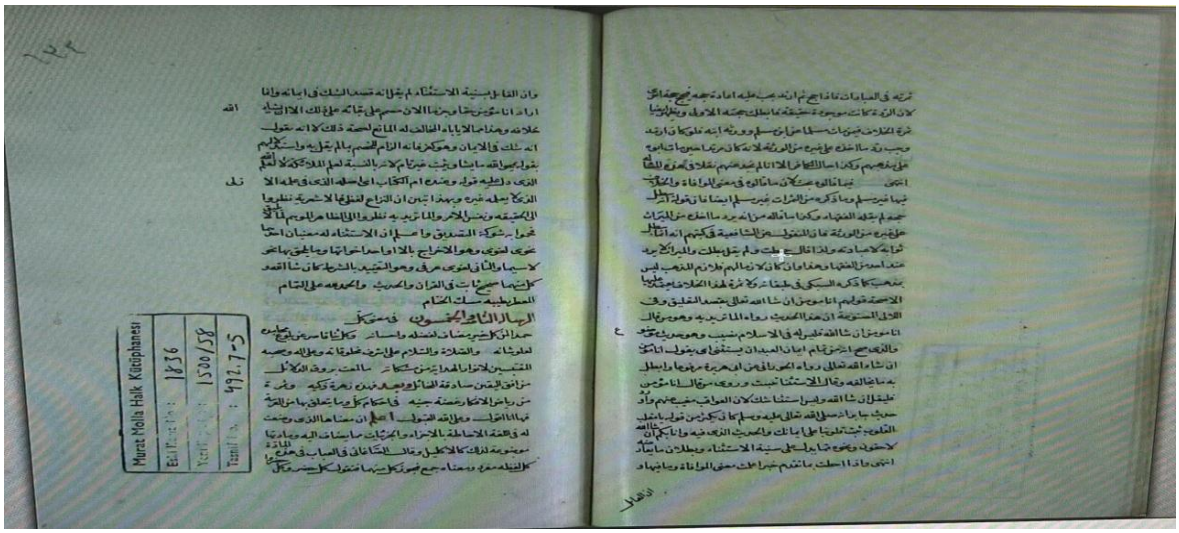

صورة اللوح الأخيرمن الرسالة

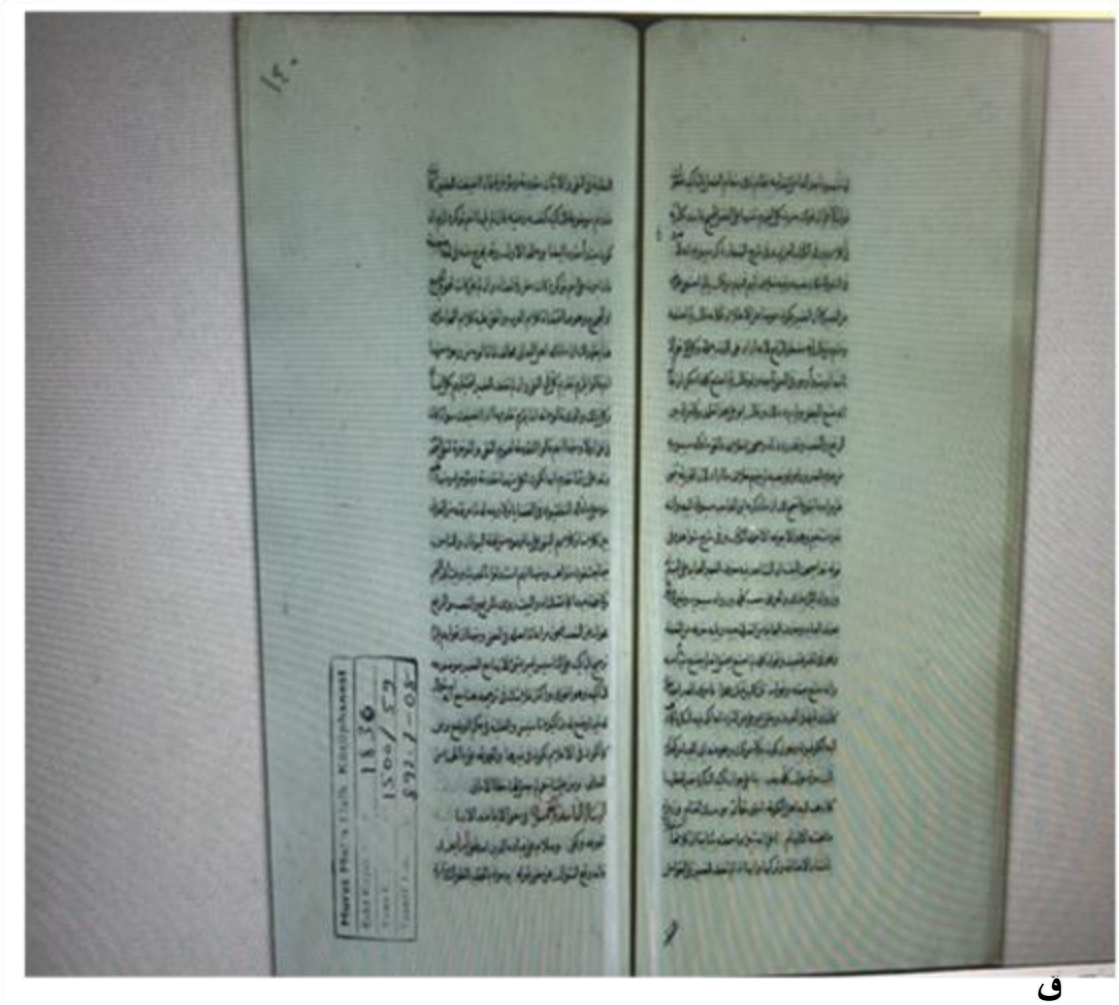

ف

ر

سالة في
أحكام "كل" وما يتعلق بها من العربية
للعلامة الشهاب الخفاجي (1069هـ)

[134/ب]حمدًا لِمَنْ كُلُّ خَيرٍ مُضَاف لفَضْلِه وَإحسَانِه، وكُلُّ ثَنَاءٍ قَاصِرٍ عَنْ بُلوغ مَحَامِدِه لِعُلو شَأنِه، والصَّلَاة وَالسَّلَام عَلَى أَشْرَف مَخْلُوقَاتِهِ، وَعَلَى آله وَصَحْبِهِ المُقْتَبسينَ لِأَنْوَار الهِدَايَةِ مِنْ مِشْكَاتِهِ، مَا لَمَعَتْ بُروقُ الدَّلَائِل مِنْ أُفُقِ اليَقِينِ صَادِقَة المَخَائِل[42]، وَبَعد:

فَهَذِهِ زَهْرَةٌ زَكِيَّةٌ وَثَمَرَةٌ مِنْ رِيَاضِ الأَفْكَارِ غَضَّة جَنِيةٌ فِي أَحْكَامِ (كُلّ) وَمَا يَتعلّقُ بِهَا مِنَ العَرَبِيَّة، فَهَا أَنَا أَقُولُ، وَعَلَى اللهِ القَبُولُ.

اعْلَمْ أَنَّ مَعْنَاهَا الَّذي وُضِعَتْ لَهُ فِي اللُّغَة الإِحَاطَةُ بِالأَجْزَاءِ وَالجُزْئِيَّاتِ مِمّا يُضَافُ إِلَيْهِ، ومَادّتُها مَوْضُوعةٌ لِذَلِكَ كَالإِكْلِيل. وقَال الصاغاني[43] في العُبَاب في هَذِهِ المادّةِ: (كلٌّ) لَفْظُهُ مُفرَدٌ، وَمَعْنَاهُ جَمْعٌ، فَيَجُوز كُلّ منهمَا، فَتَقُول: (كُلّ حَضَرَ، وكُلّ حَضَرُوا) [44] [135/أ] قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ سمح كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ سجى[45]

---

(42) السّحابةُ للمُخَيِّل، وللمُخَيِّلَة وللمُخِيلة؛ أي إذا رأيتها حَسِبْتها ماطرةً، وقيل للمَخِيلة: السحابة، وجمعها مخايل. يُنظر: لسان العرب 227/11، والأصل فيها أن جمع (مخيلة) على (مخايل) بلا همز؛ لأنها على وزن (مفاعل) والياء فيها أصلية، مثل (معايش)، وخففه كون الياء على صورة المد الزائد، فشبهت (مخيلة) بـ (عيلة)، والكثير الأفصح في (مخايل) ونحوه التصحيح، يُنظر: شرح الشافية للرضي 134/3، وقد أجاز مجمع اللغة المصري إلحاق المد الأصلي في صيغة (مفاعل) بالمد الزائد في صيغة (فعائل)، حملًا على (مصيبة) (مصائب)، و(مصايب). يُنظر: النحو الوافي 763/4، ومعجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر 672/1.

(43) الصاغاني (579-...): أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل العمري الصغاني اللاهوري، كان إمامًا في اللغة والحديث والفقه، له من الكتب: مجمع البحرين، والعباب، وغيرها. يُنظر: البلغة 117، بغية الوعاة 519/1.

(44) لم أقف على النقل في العباب، ووقفتُ على ما يطابق هذا النقل عند الجوهري، حيث قال: "كلٌّ لفْظه واحدٌ ومعناه جمعٌ فعلى هذا تقول :كلٌّ حضر وكلٌّ حضروا، على اللفظ مرة وعلى المعنى أخرى. وكل وبعض معرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللام وهو جائز، لأن فيهما معنى الإضافة أضفت أو لم تضف". الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 1812/5.

(45) سورة الإسراء من الآية (84).

وقَال فِي آيَة أُخْرَى: سمحكُلّٗ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ سجى [46]، ولَم يُسْمَع مِنْ أحَد مِنَ العَرَب دُخُول الأَلِف واللّام عَلَى (كُلّ)، و(بَعْض). وقَالَ أَبُو حَاتِم[47]: "قُلْتُ لِلأَصْمَعِي[48]: "قَالَ ابْنُ المُقَفَّع[49]: (العِلْمُ كَثِيرٌ، ولَكِنَّ أَخْذَ البَعْض خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ الكُلّ)، فَأَنْكَرَهُ أَشَدَّ الإِنْكَار، وقَال[50]: "(أَلْ) لَا تَدْخُل عَلَى (كُلّ) و(بَعْض)؛ لِأَنَّهُمَا مَعْرِفَةٌ بِغَيْر أَلِف ولَام"[51]، فَقَالَ[52]: "إِنَّ النَّاسَ [اسْتَعْمَلُوه] [53] حَتَى سِيبَوَيْهِ[54] وَالأَخْفَشُ[55] فِيْ

(46) سورة البقرة من الآية (116) ، وسورة الروم من الآية (29).

(47) السجستاني (... – 255 ه): أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجُشْمي السِّجِسْتَانيّ النحوي اللغوي المقرئ، كان إمام جامع البصرة، وروى علم سيبويه عن الأخفش، وكان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، وهو من الطبقة السابعة من طبقات البصريين، من كتبه: القراءات . يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 94، الإنباه 58/2، البلغة 151.

(48) الأصمعي (... – 216 ه): أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب بن علي بن أَصْمَع بن أَعْيَا بن سعد بن عبْد بن غَنْم بن قُتَيبة الباهلي، وفي البلغة ورد اسمه "عبدالملك بن قريب بن أسمع بن مظهر"، وسمع شعبة بن الحجاج وغيره، وروى عنه أبو عبيد، وأبو حاتم السجستاني، وغيرهما، قال الخُشَنِيُّ عنه: "كان الشعر للأصمعي"، حيث روى تسعة عشر ألف أرجوزة، وكان ثقةً عند أصحاب الحديث، وقال المبرد عنه: "كان الأصمعي بحرًا في اللغة لا يعرف مثله فيها، وفي كثرة الرواية، وكان دون أبي زيد في النحو، وله من الكتب: خلق الإنسان، وكتاب الأجناس، وغيرها. يُنظر: البلغة 188، إنباه الرواة 197/2، بغية الوعاة 112/2.

(49) ابن المقفع (... – 145 ه): عبدالله بن لِلمُقَفَّع، واسم أبيه ذَادَوَيْه، ويعد ابن المقفع أحد البُلغاء والفصحاء، ويعد من نظراء عبدالحميد الكاتب، عَرَّب (كَلِيْلَة ودِمْنَة)، وألف (الدُّرَّة اليَتِيْمَة) . يُنظر: سير أعلام النبلاء 208/6.

(50) يعني الأصمعي.

(51) يُنظر: التكملة والذيل والصلة 58/4، وتاج العروس 243/18.

(52) يعني أبا حاتم.

(53) زيادة يلتئم بها الكلام. وهي من التكملة والذيل والصلة للصاغاني 58/4.

(54) سيبويه (... – 180 ه): أبو بشر، وقيل أبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب، وُلد بالبيضاء قرية من قرى شيراز، لزم حلقة الخليل، وأخذ شيئًا من النحو عن عيسى بن عمر، وعن يونس، وغيرها، ويعد من الطبقة السادسة من طبقات البصريين، وله من الكتب: الكتاب. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 66، الإنباه 346/2.

(55) الأخفش(... – 215 ه): أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة المجاشعي، مولى بني مُجاشع، أخذ النحو عن سيبويه، وصحب الخليل، وقرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه. وهو من الطبقة السادسة من طبقات البصريين، وله من الكتب: الأوسط، ومعاني القرآن. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 72، الإنباه 36/2، البلغة 145.

كَلاميهمَا[56]"، فَقَال:"ذَلكَ لِقِلّة عِلْمِهِمَا، فاجْتَنِبْ ذَلِك فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَام العَرَب"[57]، وَجَوّزَه ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ[58] فَهَجَاهُ النَّاقِدِيّ[59] مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ، فَقَالَ:

فَتَى دَرَسْتَوِيّ بِلا خَفْضِ أَخْطَأ فِي كُلٍّ وفِي بَعْضِ

دِمَاغُه عَفَّنَه نَوْمُه فصَارَ مُحْتَاجًا إلى نفَضِ[60]

وَالّذي تَسَامَحَ مِنْ الـمُتَأخِرِين[61] فِيهَا، قَالَ: "فِيهَا مَعْنَى الإِضَافَة أَضفْتَ أَوْ لَمْ تُضفْ، وَقَدْ تُجْعَلُ (كُلّ) بِمَعْنَى (بَعْضٍ)، وَ(بَعْضٍ) بِمَعْنَى (كُلٍّ) ، وَيَقُولُون (كُلُّهُ امْرَأَةٍ) [62]". انْتَهَى.

---

(56) في الأصل: (كلامه)، والصواب ما أثبتُ، وقال في التكملة والذيل والصلة:" في كتابيهما". يُنظر: 58/4.

(57) يعني الأصمعي، والذي يظهر من كتاب التكلمة والذيل والصلة ، وتاج العروس ولسان العرب، أنه من كلام أبي حاتم. يُنظر: التكملة 58/4، وتاج العروس 243/18، لسان العرب 119/7، وقد ذكر أبو حيان أن الزجاجي أجاز ذلك، وكذلك الأخفش والفارسي. كما ذكر أن مذهب سيبويه والجمهور بأن (كلًّا)، و(بعضًا) معرفتان بنية الإضافة، ومذهب الفارسي أنهما نكرتان. يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 4/ 1819، وقد وضح الزبيدي أنَّ الأَزْهَرِيّ ذكر أن النحويين يجيزون دخول الألف واللام في (بعض)، و(كل)، ثم استدل على جواز ذلك بتعليل شيخه محمد بن الطيب الفاسي حيث قال: "بناءً على أنها عوض عن المضاف إليه، أو غير ذلك"، ثم قال ذاكرًا وجهًا آخر للإجازة ثم ضعفه، فقال: "وجوّزهُ بعضٌ على أنه مؤول بالجُزْءِ، وهُوَ يَدْخُلُ عَلَيْه (أل) فكذا ما قام مقامه، وعُورض بأنه ليس محل النِّزاع". تاج العروس 243/18.

(58) ابن درستويه (258 – 347هـ): أبو محمد عبدالله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْهِ بن المرزبان الفارسي الفَسَوي انحوي، قرأ الكتاب على المبرد، وروى عن المبرد، وعبدالله بن مسلم بن قتيبة وغيرهما، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، وهو من الطبقة التاسعة من طبقات البصريين، ومن كتبه: تفسير كتاب الجرميّ، وكتاب في الهجاء. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 116، الإنباه 113/2، البلغة 167.

(59) لم أقف على ترجمة له.

(60) بيت من السريع، نسبه الزبيدي إلى الناقدي، وروى الزبيدي (إلى خفض) بدلًا من (بلا خفض). يُنظر: تاج العروس 243/18 (بعض).

(61) منهم الجوهري، وهو متقدم عليه، والرازي الذي نقله في مختار الصحاح. يُنظر: تاج اللغة وصحاح العربية 1812/5، ومختار الصحاح (كلل) (272).

(62) نقل بعض اللغويين كابن سيده وابن منظور والزبيدي أن سيبويه حكى لغة التأنيث في (كل)، وذلك في قولهم (كلتهن منطلقة)، ونقل الزبيدي أن المحققين أنكروا هذه اللغة، وفسر ذلك بأنه وقع في كلام بعضهم ازدواجًا، ونقل هذه اللغة عن سيبويه الرماني في شرحه كتاب سيبويه، إذ قال: "ومن العرب من يقول: كُلَتُهُن على تأنيث المعنى، والتذكير فيه أكثر"، أما

وَقَدْ تَوقَفُوا فِي قَوْلِهِ (مَعْرِفة)[63]، وَهَذِهِ عِبَارة الأصْمَعي وغَيْرِه، وفِيْهَا أنَّهُ قَدْ يُقدّر فِي (كُلّ) المُنَّون نَكِرَةً مَحْذُوفةً، أيْ (كُلّ شَيء) إلّا أنَّه قَدْ يُقَالَ لَا يُقدّر إلّا المَعْرِفَة، أوْ هُوَ تَسَامُحٌ أرَادُوا بِهِ مُطلَقَ الإضَافَة، وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ.

وَالحقّ أنَّهُ لم يُسْمَعْ تَعْرِيفَهُ بِأل، إلّا أنّهُ لَا يَبْعُدُ جَوَازُهُ بِطَرِيقِ القِيَاسِ؛ لِأنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ الكُوفِيين أنْ يَقُومَ (أل) مَقَامَ الإضَافَة كَمَا ذَكَرَهُ النُحَاة[64]، وَبِهِ يُجَابَ عَمَّا قَالَهُ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ.

(كُلّ) يَرِد عَلَى وُجُوه: مُنّون نَحْو (كُلًّا) [65]، وَمُضَافَة لِنَكِرَة نَحْو (كُلّ شَيءٍ)، وَلِضَمِير وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلِغَيْرِهِ مِن المَعَارِف نَحْو: (كُلّ ذَلِكَ)، وَيَجُوزُ أنْ يَلِي العَوَامِلَ مُقَدّمَةً ومُؤَخّرَةً لَفْظِيّة وَمَعْنَوِيَّةً إلّا إذَا أُضِيفَتْ لِلضَمِير فَلَا تَكُونُ فِي اللُّغَة الفَصِيحَة إلّا مُبْتَدَأ مقدمًا أوْ تَأْكِيدًا، وَيَجُوزُ غَيْرُهُ عَلَى ضَعْفٍ، وَهَذَا مِمّا اتّفَقَ عَلَيْهِ النُحَاة.

قَالَ سِيبْوَيه فِي بَابِ الاشْتِغَالِ بَعْدَمَا قَرَرَ أنَّ الفِعْلَ إذَا اشْتَغَلَ بِضَمِير نَحْو: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) جَازَ رَفْعُهُ وَنَصبُه بِمُقدَرٍ[66] :"وَالأوّل أرْجَح[67] فَإنْ لَمْ يُذْكَر [135/ب] الضَّمِير نَحْو: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) جَازَ أيْضًا، وَالأفْصحُ النَصبُ لِمَا فِي الرّفْع مِن تَهْيِئَة العَامِل لِلعَمل، وَقَطْعه عَنْهُ، وَتَقْدير العَائِدِ، وَهُوَ فِي الخَبر ضَعِيفٌ بِخِلَاف الصِلَة وَالصِفَة، وَلَا يَحْسُن فِي الكَلَام أنْ يُجْعَل الفَعْل مَبْنِيًا عَلَى الاسْم، وَلَا تَذْكُر عَلَامَة الإضْمَار لِلأوّل حَتَى

السمين الحلبي فقد عدّها لغة ضعيفة. يُنظر: العدد في اللغة لابن سيده 78، والمحكم والمحيط لابن سيده 657/6، ولسان العرب لابن منظور 591/11، وتاج العروس من جواهر القاموس (1205 ه) للزبيدي 337/30، وشرح كتاب سيبويه للرماني 725، والدر المصون 75/9.

(63) يعني بـ (المعرفة) وصف الأصمعي بأن (كل) و(بعض) معرفة، وذلك في قوله: "(أَلْ) لَا تَدْخُل عَلَى (كُلٍّ) و(بَعْضٍ)؛ لِأَنَّهُمَا مَعْرِفَةٌ بِغَيْر أَلِف وَلَام".

(64) أجاز الكوفيون أن تقوم (أل) مقام الضمير المضاف كقوله تعالى: (فإن الجنة هي المأوى) (النازعات:39)، أي: مأواه، وعلة هذا التقدير بأن جملة الخبر (إن الجنة هي المأوى) في الآية السابقة تحتاج إلى رابط يربط بينها وبين المبتدأ، لكن منع البصريون ذلك، وقدروا بأن الضمير محذوف، والمعنى (المأوى له). يُنظر: الدر المصون 452/5، 285/10، ويُنظر: تعليق الفرائد للدماميني 2/ 361.

(65) أي في نحو قولنا: (رأيتُ كلًا منهم).

(66) يُنظر: الكتاب 81/1.

(67) قال سيبويه: "فالنصب عربي كثير، والرفع أجود؛ لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: "ضربتُ زيدًا، وزيدًا ضربتُ". الكتاب 82/1 -83.

يَخْرج مِن لَفْظ (الإِعْمَال) مِن حَال بِنَاءِ الاسْمِ عَلَيْهِ، وَيَشْغَلَه بِضَمِير الأوّل حَتَى يَمْتَنِع أنْ يَعْمَلَ فِيْهِ، وَلَكنَّهُ يَجُوزُ فِي الشَّعر وَهُوَ ضَعِيف [فِي الكَلَام] (68) قَالَ أبُو النّجم:

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَار تَدَّعِي عليَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أصْنَع(69)

فَهَذَا ضَعِيفٌ، وَهُوَ بِمنْزِلَتِهِ فِي غَيْرِ الشَّعر؛ لأنَّ النَصْبَ لَا يَكْسرُ الشَّعر، وَلَا يُخِلُّ بِهِ تَرْك الإِضْمَار، فَكَأنَّهُ قَالَ: (كُلُّهُ غَيْر مَصْنُوع)"(70) انتهى.

وَقَالَ فِي الصِفَات: "زَعَمَ الخَلِيلُ أنَّهُ يَسْتَضْعِفُ أنْ يَكُونَ (كُلّهم) مَبْنِيًّا عَلَى اسْم، وَعَلَى غَيْر اسْم، لَكِنَّهُ يَكُون مُبْتَدَأ وَتَأكِيدًا، فَقُلْتُ لَهُ: لمَ استُضْعِفَ أنْ يكون (كُلّهم) مَبْنِيًّا عَلَى اسْم، وَعَلَى غَيْر اسْم، لكِنَّهُ يَكُون مُبْتَدَأ وَتَأكِيدًا؟ فَقَالَ: "لِأنَّ مَوْضِعَهُ مِن الكَلَام أنْ يُعمّ بِهِ غَيْرُهُ مِن الأسْمَاء بَعْدَمَا يُذْكر، وَيَكُون تَأكِيدًا أوْ مُبْتَدَأ؛ كَقَوْلِكَ: (إنَّ قَوْمَكَ كُلّهم ذَاهِبٌ) أوْ يُذْكَر قَوْم، فَقُلْتَ: (كُلّهم ذَاهِبٌ) فَالمُبْتَدَأ بِمَنْزِلَةِ الوَصْف؛ لأنَّكَ إنّمَا ابْتَدَأتْ بَعْدَمَا ذُكر، وَلَم تُنَبه عَلَى شَيءٍ فَعُممتَ بِه، وَلَو قَالَ: (أكَلْتُ شَاةً كُلّ شَاةٍ) حَسُن، وَلَو قُلْتَ: (أكَلْتُ كُلَّ شَاةٍ) ضَعُف؛ لأنَّهُ لَا يُعم، كَذَا قَالَ الخَلِيلُ. وَذَلِكَ أنَّ (كُلّهم) إذَا وَقَعَ مَوْقِعًا يَكُون فِيْه الاسْم مَبْنِيًا عَلَى غَيْرِه شُبِّه (كُلّهم) بِـ (أجْمَعِين) وَ(نَفْسِهِ)، فَألْحقْ بِهِ، فَلَا يُبْنَى عَلَى شَيءٍ لأنّ مَوْضِعَهَا مِن الكَلَام أنْ يُعمَّ بِبَعْضِهَا، وَيُؤكَد

(68) زيادة يلتئم بها الكلام. وهي من الكتاب 58/1. هكذا وردت في كتاب سيبويه. الكتاب 85/1، إلا أن سيبويه نص على ضعف هذا الاستعمال في الشعر في موضع آخر؛ إذ قال: "فهو ضعيفٌ، إلا أن تدُخل الهاء كما ضعُفَ في قوله (كلُه لم أصنعِ)". الكتاب 127/1.

(69) بيت من الرجز، لأبي النجم العجلي في ديوانه (256)، وأم الخيار هي زوجته، الشاهد فيه: قوله (كلُه) حيث رُويت بالنصب والرفع، ورواية الرفع هي محل الاستشهاد، حيث يُعرب (كل) مبتدأ، خبره جملة (لم أصنع)، وقد خلت جملة الخبر من ضمير يعود إلى المبتدأ، وعدّه سيبويه جائزًا في الشعر على ضعف، وكذلك ضعفه في الكلام. يُنظر: الكتاب 58/1، 127، الخصائص 63/3، نتائج الفكر في النحو للسهيلي 337، شرح المفصل 401/1، 118/4، المقاصد النحوية للعيني 703/4، همع الهوامع 97/1.

(70) قال سيبويه : "ولا يُخِلّ به ترك إظهار الهاء". الكتاب 85/1 ، وقد اعترض السهيلي ما صنعه سيبويه من أنه جعله قبيحًا وحمله في القبح على (زيد ضربت) لعدم وجود الضمير، وقال: "وليس مثله لوجه منها: أن الجملة هنا في موضع الصفة، فلو نصب لولي الاسم غير الصفة، لأن الفعل والفاعل والجملة هي الصفة، فإذا قدمت مفعولها عليها لم تل موصوفها، فإذا رفعت بالابتداء وليت الجملة التي هي في موضع الصفة موصوفها، ووجه آخر وهو أن (كلًّا) يقبح أن يليه العوامل اللفظية؛ لأنه في الأصل توكيد، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية ويحسن رفعه بالابتداء، إذا الابتداء ليس بعامل لفظي"، ثم قال: "وحسن حذف الضمير؛ لأن الحذف في الصفة أحسن منه في الخبر". نتائج الفكر في النحو 337-338.

بِبَعْضِهَا، بَعْدَمَا يُذكر الاسْم الأوّل، وَ(كُلّهم) يَجُوز فِيهَا أنْ تُبْنَى عَلَى مَا قَبْلَهَا وَإِنْ كَانَ فِيْهِ بَعْضُ الضعفِ[71]، وَالّذِي ذكَرتُ لَكَ قَوْلَ الخَلِيل، وَرَأيْنَا العَرَبَ تُوَافِقَهُ بَعْدَمَا سَمِعْنَاهُ مِنْهُ[72]" انْتَهى.

وَفِي شَرْحِهِ للسِيرَافِي[73] الأغْلب فِي (كُلّهم) أنْ يَجْرِي مُجْرى (أجْمَعِين)؛ لِأنَّهُ يُعَمُ بِهِ كَمَا تُعَم [136/أ] بـ (أجْمعين)، ومَعْنَاهُ مَعْنَاهُ، وَاتُسْعَ فِي لَفْظِهِ فَأُضِيفَ لِلْمَكْنِي وَالظَاهِر، وَالمَعْرِفَة وَالنَكِرَة كَـ (كُلّ القَوْمِ) وَ(كُلّ رَجُل)، وجُعِلَ نَعْتًا عَلَى مَعْنَى المُبَالَغَةِ فِي الكَمَال لَا عَلَى مَعْنَى العُمُوم،كَـ (أنْتَ الرَجُلُ كُلّ الرَجُل)؛ أيّ الكَامِل، واستَحْسَنُوا الابْتَدَاء بِهِ لِهَذَا الضَرْب، لِأنَّ أوّلَ الكَلَامِ الابْتَدَاءُ، ثُمَّ تَدْخُل عَلَيْهِ العَوَامِلُ، ولِأنَّ الابْتِدَاءَ بِهِ يَجْرِي مُجْرَى التَوْكِيد، وَيَجُوز أنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ العَوَامِلُ كُلُّهَا، وَإِنْ كَانَ فِيْهِ بَعْضُ الضَعْفِ[74]. انْتَهَى.

وَفِيْ كِتَابِ الأصُولِ لابْنِ السَرَاج[75]: "الأحْسَن فِي (كُلّ) أنْ يَكُونَ كَـ (أجْمَعِين)، فَقَدْ يَجُوزُ أنْ يَلِي العَوَامِل[76]، وَيَحْسُنُ عِنْدَ الخَلِيل فِي (أنّ القَوْم كُلّهم ذَاهِبٌ) أنْ يَكُونَ مُبْتَدَأ بَعْدَ أنْ تَذْكُرَ (قومًا) فيشبه التوكيد؛[لأنّ التَوْكِيدَ] [77] لَا يَكُونَ إلّا جَارِيًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ أيْضًا: (قَوْمُكَ ضَرَبْتُ كُلّهم) لِهَذِهِ الإضَافَةِ الوَاقِعَةِ فِي (كُلّ) فَصَارَ مُعَاقِبًا لِـ (بَعْضِهم)، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ ضَعِيف، وَالصَوَابُ الجَيّدُ: (ضَرَبْتُهم كُلّهم)؛ لِأنَّهُ بِمَعْنَى (أجْمَعِين) فِي العُمُوم وَالتَأكِيد[78]. انْتَهَى.

---

(71) يُنظر: الكتاب 116/2.

(72) الكتاب 117/2.

(73) السِيْرافي (... – 368 ه): أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن للمَرْزُبان السيرافي النحوي، سكن بغداد، وتولى القضاء بها، فسر كتاب سيبويه، وتعلم المنطق، وفقه أبي حنيفة، ودرس القرآن والقراءات والفرائض، والكلام وغيرها من العلوم، قرأ على ابن مجاهد القرآن، وعلى ابن دريد اللغة، وقرأ النحو على ابن السراج وأبي بكر مبرمان، وهو من الطبقة العاشرة من طبقات النحويين البصريين، ومن الطبقة السابعة من طبقات اللغويين. من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، والإقناع في النحو، وغيرهما. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 119، الإنباه 349/1، البلغة 115.

(74) يُنظر: شرح السيرافي 445/2.

(75) ابن السَّراج (... – 265): أبو بكر محمد بن السَّرِيِّ السَّراج، كان أديبًا شاعرًا، صحب المبرد، وأخذ عنه، وروى عنه الزجاجي، والسيرافي، والرماني، وكان ثقةً، وله من الكتب: أصول النحو، والاشتقاق وغيرهما، وهو من الطبقة التاسعة من طبقات البصريين. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 112، الإنباه 145/3.

(76) يُنظر: الأصول في النحو 22/2.

(77) زيادة يلتئم بها الكلام من الأصول في النحو 22/2.

(78) يُنظر: الأصول في النحو 22/2

وقَال[79] السُّهَيْلِيّ[80] فِيْ أمَالِي الحَمْل: (كُلّ) مُضَاف لِمُفْرَدٍ شَائِعٍ في جِنْسِهِ لِدَلَالتِهِ عَلَى الإِحَاطَة، فإِنْ أُضِيْف لِجَمْع مَعْرِفَة نَحْو: (كُلّ إِخْوَتِكَ ذَاهِبٌ) قَبُحَ إِلَّا إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، وَحَقُ خَبَرهُ الإِفْرَاد حِيْنَئِذٍ؛ لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ أَصْلَهُ الإِضَافَة لاسْم جِنْسٍ نَكِرَة إِنْ لَمْ يَكُنْ توكيدًا، فَإِنْ جُمِعَ نَحْو: (إِخْوَتَكَ وَالقَوْم) لَمْ يَحْسُنْ، وَلِذَا كَانَ خَبَرُهُ مُفْرَدًا وَمَا أُضِيفَ إِلَيْه؛ كَقَولِه تَعَالَى: سمحفَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِسجى[81] ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ لِلجِنْس لَا لِلعَهْدِ، فَإِنْ كَانَتْ لِلعَهْدِ فَالأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا عَلَى أَصْلِهَا إِلَّا أَنْ يَضْطَرَ لِذَلِكَ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا الفَرْق بَينَ سمح مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِسجى[82]، وَ(مِنْ الثَّمَرَات كُلِّها)، قُلْتُ: الأَوّلُ يَدُلُ عَلَى الإِحَاطَةِ بِالجِنْس، وَالثَّانِي لِلإِحَاطَةِ بِأَفْرَادِ المُؤَكَّدِ، وَ(مِنْ) لِبَيَانِ الجنس، وَعَدَلَ عَنْ التَّوْكِيدِ فِي الآيَة؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ: سمحوَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ سجى[83]، فَلَو لَم يُقَدّمْ (كُلّ) لَزِمَ إِرَادَة الثَّمَرَات المُتَقَدِمَة فَقَط، وَلَيْسَ بِمُرَاد، وَ(كُلٍّ) إِذَا قُطِعَتْ عِن الإِضَافَةِ فَحَقُهَا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً [136/ب] وَخَبَرُها جَمْعٌ نَحْو: سمحكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ سجى[84]، وَسمحكُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ ٩٣سجى[85] ، فَإِنْ أُضِيْفَ لَمْ يَكُنْ خَبَرُهُ إِلَّا مُفْرَدًا لِمَا تَقَدّمَ، وَفِي الحَدِيثِ: " كُلُّكُمْ رَاعٍ ومَسْؤُولٌ عن رَعِيَّتِهِ"[86]، وقَال تَعَالَى: سمحكُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ٢٦سجى[87]

---

(79) في حديثه عن (كل). يُنظر: نتائج الفكر في النحو 216، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي 323/4.

(80) السُهَيْلي (... – 588): أبو الحسن أو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن الخثعمي السّهيليّ المالقي الأندلسيّ النحويّ اللغويّ، وفي البلغة ذُكر اسم أبيه (عبدالله)، وعدّ الفيروزآبادي السهيلي إمام اللغة والنحو، روى عن أبي بكر محمد بن عبدالله العربية، وعن أبي مروان عبدالملك بن سعيد، وأبي بكر محمد الإشبيلي وغيرهم، له كتب منها: الروض الأنف، وشرح آية الوصية، ونتائج الفكر، وغيرها. يُنظر: الإنباه 162/2، البلغة 181.

(81) سورة الأعراف من الآية (57).

(82) سورة النحل من الآية (69).

(83) سورة النحل من الآية (67).

(84) سورة الأنبياء من الآية (33).

(85)سورة الأنبياء من الآية (93).

(86) حديث صحيح، رواه عبدالله بن عمر عن الرسول صلى الله عليه وسلم: (كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ :فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّ). صحيح البخاري، كتاب العتق، باب العبد راع في مال سيده، رقم الحديث (2558) 150/3.

(87) سورة الرحمن من الآية (26).

فَإِن أُفْرِدَ نَحْو: سمحكُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦسجى[88] ، وَسمحكُلّٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَسجى[89] ، فَلِمَعْنَى اقْتَضَاهُ؛ لأنّ مَا قَبْلَ الأوّل فَرِيقَان مُخْتَلِفَان مُؤْمِنِينَ وظَالِمِينَ، فَلَو كَانَ النَظْمُ (يَعْمَلُونَ) بَطُلَ مَعَنَى الاخْتِلَافِ، فَاقْتَضَى الإِفْرَاد، وكَذَا الآيَة الثَّانِيَة لَو أُفْرِدَ تُوهِمَ تعلقه بِقَوْمٍ قَبْل فَقَط[90]، فَلْيُنْظَرْ فِي كُلّ مَقَامٍ مَا يَلِيْقُ بِهِ.

وحَق (كُلّ) إِذَا قُطعتْ أَنْ تَكُون مُبْتَدَأَةً نَحْو (كُلٌّ ضَرَبْتُ)، وَ(بِكُلٍّ مَرَرْتُ)، وَقَالَ:

بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا ..... [91]

وقَبُحَ تَقْدِيم الفَعْل العَامِل فِيهَا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً؛ كَقَولِنَا: (ضَرَبْتُ كُلًّا، ومَرَرْتُ بِكُلٍّ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَطَعَهَا عَنْ المَذْكُورِ مِن قَبْلِهَا في اللَّفْظ؛ لأَنَّ العَامِلَ اللَّفْظِيّ لَهُ صَدْرُ الكَلَام، وَإِذَا قَطَعَهَا عَمّا قَبْلَهَا في اللَّفْظ، لم يَكُنْ لَهَا شَيءٌ تَعْتَمِدُ عَلَيهِ قَبْلَهَا، ولَا بَعْدَهَا فَقَبُحَ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ العَامِلُ مَعْنَوِيًّا نَحْوَ: (كُلّ ذَاهِبُونَ) فَلَيْسَ بِقَاطِعٍ لَهَا عَمّا قَبْلَهَا؛ لأَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ في اللَّفْظ، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا وَخَالدًا وَشَتَمْتُ كُلًّا)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لم يَجزْ[92]. انْتَهَى

في المُغْنِي (كُلّ) تَكُونُ نَعْتًا لِنَكِرَة ومَعْرِفَة دَالَّةً عَلَى الكَمَال مُضَافَةً لِمِثْلِ مَا قَبْلَهَا لَفْظًا وَمَعْنًى نَحْو قَوْلِهِ: (هُم القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ)، وَيَكُونُ تَأْكِيد المعْرِفَة وَنَكِرَة أَيْضًا عِنْدَ الأَخْفَش مُضَافَة لِضَمِيرِ المُؤَكّد[93]، وَقَالَ ابْن مَالِك[94]: "قَدْ يَخْلُفُهُ الظَاهِرُ[95]؛ كَقَوْلِهِ:

---

(88) سورة الإسراء من الآية (84).

(89) سورة ق من الآية (14)، والآية: ﴿ وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡأَيۡكَةِ وَقَوۡمُ تُبَّعٖۚ كُلّٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ١٤ ﴾ ق: ٣٣

(90) قال في نتائج الفكر:"وأما قوله تعالى: ﴿ كُلّٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾ فلأنه ذكر قرونًا، وأممًا، وختم ذكرهم بذكر قومـتُبّع، فلو قال: كُلٌّ كذبوا، (كلٌّ) إذا أُفردت إنما تعتمد على أقرب المذكورين إليها، فكان يذهب الوهم إلى أنَّ الإخبار عن قوم تُبع خاصة أنهم كذبوا الرسل، فلما قال: ﴿ كُلّٞ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾ علم أنه يريد كل قرن منهم كذب؛ لأن إفراد الخبر عن (كل) حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى". نتائج الفكر 219.

(91) صدر من الطويل، وعجز: (على أنَّـقُرْبَ الدَارِ خيرٌ من البعدِ)، وهو لعبد الله ابن الدمينة في ديوانه 82، وللمجنون في ديوانه 89، وليزيد ابن الطثرية في ديوانه 68. يُنظر: أمالي ابن الحاجب 454/1، مغني اللبيب 193، شرح الأشموني 93/2، شرح شواهد المغني 425/1.

(92) يُنظر: نتائج الفكر 220.

(93) يُنظر: مغني اللبيب 256.

..... يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلّ النَّاسِ بِالقَمَرِ[96]".

وَقَالَ أبو حَيّان: "نَحْو: (أَطْعَمْنَاهُ شَاةً كُلَّ شَاةٍ)[97]"، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ النَعْتَ بِهَا لَا بُدّ فِيهِ مِن دَلَالَتِهِ عَلَى الكَمَالِ دُونَ عُمُومِ الأَفْرَادِ، وَأَجَازَ الفَرَاءُ[98] وَالزَمَخْشَرِيّ[99] قَطْعَ (كُلّ) المُؤَكِّدَة عَن الإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، فَتَكُون نَكِرَة حَالًا، وَتَكُون تَالِيَةً لِلعَوَامِلِ غَيْرِ تَابِعَة مُضَافَة وَغَيْرِ مُضَافَة[100]، وَقَالَ ابْن جِنّي[101]:

(94) ابن مالك (600-672هـ): محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني النحوي، إمام العربية واللغة، قرأ العربية على ثابت بن محمد بن حبان الكلاعي، وحضر مجلس الشلوبين، وله من الكتب: التسهيل، والكافية الشافية، وغيرهما يُنظر: البلغة 269.

(95) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك 292/3، ومغني اللبيب 256.

(96) عجز بيت من البسيط، وصدره: (كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم)، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 143. يُنظر: أمالي القالي 195/1، اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري 469/1، مغني اللبيب 256، المقاصد النحوية 1578/4، شرح شواهد المغني 518/2.

(97) يرى أبو حيان أن (كل) في البيت نعت، قال: "(كل) إن وقع توكيدًا أو نعتًا لزمت إضافته لفظًا أو معنى نحو: قام القوم كلهم... وأكلت شاة كل شاة، ويأتي خلاف من خالف في جواز إفراده عن الإضافة إذا كانت توكيدًا في بابه ...، وهو إذا تجرد عن الإضافة قد تنوي الإضافة فلا تدخل عليه (أل)". ارتشاف الضرب من لسان العرب 1818/4، ويُنظر: مغني اللبيب 251.

(98) الفراء (... - 207 ه): أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبدالله بن منصور الدَّيْلميّ، وكان أبرع الكوفيين في علمهم، وهو من الطبقة الثالثة من طبقات الكوفيين، له من الكتب: معاني القرآن، والوقف والابتداء. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 133، الإنباه 7/4.

(99) الزَّمَخْشَرِي (467 - 538 ه): محمود بن عمر بن عمر الزمخشريّ، من أهل خوارزم، وكان يُضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة، وصنّف في التفسير وغريب الحديث والنحو. وله من الكتب: الكشاف في تفسير القرآن، والفائق في غريب الحديث وغيرهما. يُنظر: الإنباه 265/3، معجم الأدباء 2687/6.

(100) يُنظر: مغني اللبيب 256-257.

(101) ابن جنيْ (... - 392 ه): أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ النحويّ اللغويّ، صحب أبا علي الفارسي، وتبعه في أسفاره، وأخذ عنه العربية، واستوطن دار السلام ودرس بها، له من الكتب: اللمع، وسر الصناعة، والخصائص، وغيرها. يُنظر: الإنباه 335/2، البلغة 194، بغية الوعاة 132/2.

"تَقْدِيمُهَا في نَحو سمحوكُلّٗا ضرَبۡنَا سجى[102] أحْسَنُ كَمَا تَقَدّمَ، وإذَا أُضِيفَ لِلضَمِيرِ يَكُونُ مُبْتَدَأ [137/أ] وتَأكِيدًا، وقَدْ تَلِي العَوَامِلَ اللّفْظِيّة، ولَيْسَ مِنْهُ قَوْل عَلِي:

فَلَمَا تَبَيَّنَّا الهُدَى كَانَ كُلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحمنِ وَالحَقِّ والتُّقَى[103]

لِإمْكَان كَون (كَانَ) شَأنِيّة، وقَد يُرَاعَى لَفْظُهَا ومَعْنَاهُ نَحوَ سمحكُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِسجى[104] ، عِنْدَ ابْن مَالِك، وقَالَ أبُو حَيَّان: ولَا يَجْبُ لِقَوْل غَيْرِهِ:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ[105]

قال (تَرَكْنَ) دَون (تَرَكَتْ) فَيَجُوزُ الأمْرَان[106]، وخَالَفَهُمَا أبو حيّان فَفَصَلَ فِيه بَين المُضَاف المُفْرَد النَكِرَة وَغَيْرِه، فَقَالَ[107]: "إنْ أُرِيدَ نَسْبَة الحُكْم إلَى كُلّ وَاحِدٍ وَجَبَ الإفْرَاد، نَحْو (كُلّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ)، وَإنْ أُرِيدَ نِسْبَتُهُ إلى المَجْمُوع وَجَبَ الجَمْع، كِبَيْتِ عَنْتَرَة، فَإنَّ المُرَاد أنَّ كُلّ فَرْدٍ مِنْ الأعْيُن جَادَ أوْ أنْ مَجْمُوعَ

---

(102) سورة الفرقان من الآية (39).

(103) بيت من الطويل، وهو لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه 29، ورواية الديوان: (ولما أتانا بالهدى) كان بدلًا من (تبينا الهدى). يُنظر: مغني اللبيب 258، شرح شواهد المغني 521/2.

(104) سورة العنكبوت من الآية (57).

(105) بيت من الكامل، لعنترة في ديوانه 157. وروى ابن الأنباري (كل بكر) بدلًا من (كل عين)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات 312، ومعنى(ثَرّة): غزيرة الماء، وعين ثرّة: كثيرة الدموع. لسان العرب 101/4، ومعنى قوله: (فتركن كل حديقة) أن الماء لما اجتمع استدار أعلاه، فصار كدَور الدرهم. المقاصد النحوية 1305/3. وقد قال ابن هشام في ذلك: "فقال: تركن ولم يقل تركت فدلّ على جواز (كل رجل قائم، وقائمون)، والذي يظهر لي خلاف قولهما أَن المضافة إِلَى الْمُفْرد إِن أُرِيد نِسْبَة الحكم إِلَى كل وَاحِد وَجب الْإِفْرَاد نَحْو كل رجل يشبعه رغيف أَو إِلَى الْمَجْمُوع وَجب الْجمع كبيت عنترة فَإِن المُرَاد أَن كل فَرد من الْأَعْيُن جاد وَأَن مَجْمُوع الْأَعْيُن تركن وعَلى هَذَا فَتَقول جاد عَليّ كل محسن فأغناني أَو فأغنوني بِحَسب الْمَعْنى الَّذِي تريده وَرُبمَا جمع الضَّمِير مَعَ إِرَادَة الحكم على كل وَاحِد". مغني اللبيب 261. يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 4/ 1819، الدر المصون 293/7، مغني اللبيب 261، شرح الأشموني 136/2، شرح شواهد المغني للسيوطي 541/2، همع الهوامع 599/2، شرح أبيات المغني للبغدادي 221/4.

(106) يُنظر: الارتشاف 1820/4، همع الهوامع 599/2

(107) يعني به أبا حيان، ولكن يظهر من مغني اللبيب أنه ردُّ ابن هشام؛ حيث قال: "وهذا الّذِي ذَكَرناهُ من وجوب مُرَاعاة المعنى مع النكرة نص عليه ابن مالك وردّه أبو حيَّان بقول عنترة .....، والذي يظهر لي خلاف قولهما وأن المضافة إلى المفرد إن أُريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد". مغني اللبيب 261.

الأعْيُن تَركَتْ، وَعَلَى هَذَا يَقُولُ: جَادَ عَلَيَّ كُلُّ مُحْسِنٍ فَأَغْنَانِي أو فَأَغْنُونِي، بِحَسبِ مَا تُرِيدُ، وَرُبَمّا جُمِع الضَمِير مَعَ إِرَادِة الحُكْم عَلَى كُلّ وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ:

من كل كَوْمَاءَ كَثِيرَات الوَبَرْ[108].

فَإِنْ أُضِيفَ لِمعْرِفَة جَازَ مُرَاعَاةُ لَفْظِهَا وَمَعْنَاهَا، وكَذَا إِنْ قُطِعتْ عِن الإِضَافَة"، ثُم قَالَ: "إِنَّ الحقَ مَا قَالَهُ البَيَانِيُّون[109]، وَقَدْ أَشْكَلَ عَلَيْهِم قَولُه تَعالى: سمح إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٖ فَخُورٖ ١٨ سجى[110] ، وَقَد صَرَّحَ الشّلَوبين[111] وابْنُ مَالِك في بَيْتِ النجم بِأَنَّهُ لا فَرْقَ بين الرَفْع وَالنّصْب، وَرَدُّوا[112] عَلَى ابْن أبي العَافِية[113] الفَرْقَ بَيْنَهَما، وَالجَوَاب عَن الآيّة أَنّ دَلَالَة المَفْهُوم لَا يُعوّل عَلَيهَا مَعَ المعارض وَهُوَ مَوجُود هُنَا لِثُبوت دَلِيل الاخْتِيال وَالفَخْر"[114]. انْتَهَى.

وَفِيمَا ذَكَرَهُ أُمُور مِنْهَا أَنَّ قَوْلَهُ في الرّدِ عَلَى أبي حَيَّان: إِنَّ (كُلًّا) إِنمَا يَكُونُ صِفَةً بِمَعْنَى الكَمَال لَا العُمُوم، فَهِي في البَيتِ لِلتَأكِيد لا صِفَة، غَيْر مُسلَم؛ لِجَوَاز كَوْنِهَا في البَيْتِ لِلكَمَال أَيْضًا فَإِنَّه مِن قَصِيدَة، وَقَبْلَهُ:

يَا لَيْتَني قَدْ أَجَزْتُ الحَبْلَ نَحْوَكُمُ حَبْلَ المودة أَوْ جَاوَرْتُ ذَا عُشَرِ

---

(108) بيت من الرجز التام، لم أقف على قائله، و(الكوماء): هي الناقة الطّويلة السّنام، والكَوْمُ: عظم في السنام.(لسان العرب 15/ 232). وخرّجه ابن هشام على أنه جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد، وقال البغدادي:" على أنه جمع الضمير في كثيرات مع إرادة الحكم على كل واحدة، وتقدم عن السبكي إن هذا بطريق المجاز لا الوضع الأصلي". يُنظر: مغني اللبيب 261، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي.227/4.

(109) مغني اللبيب 265، وقال السيوطي: "قال البيانيون إذا وقعت (كل) في حيز النفي توجه النفي إلى الشمول خاصةً، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، كقولك: ما جاء كل القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكل الدراهم آخذ .... أو وقع النفي في حيزها توجه إلى كل فرد نحو قوله لما قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة، (كل ذلك لم يكن). همع الهوامع 600/2.

(110) سورة لقمان من الآية (18).

(111) الشلوبين (... -....): أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الشّلوبيني الأندلسيّ، له من الكتب: شرح للجزولية، وغيرها. يُنظر: الإنباه 332/2.

(112) الذي رد على ابن أبي العافية هو الشلوبين. يُنظر: مغني اللبيب 265.

(113) ابن أبي العَافية (556 ه -583 ه): أبو بكر محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي الكتندي الإلبيري الأصل، كان عارفًا باللغة العربية واللغة، وكاتبًا مجيدًا وشاعرًا مُكثرًا، سمع على أبي بكر ابن العربي، والخشني، وروى عنه ابنا حط الله، وله شعر مدون. يُنظر: بغية الوعاة 154/1.

(114) يُنظر: مغني اللبيب .266

إنَّ النَّوَاءَ بِأَرْضٍ لَا ثَواء بِهَا فَاسْتَيْقِنِيهِ ثَواءٌ حَقٌّ ذِي ذِكرِ

[137/ب] وَمَا مَلِلْتُ وَلَكِنْ زَادَ حُبُّكُمُ وَلَا ذَكَرْتُكِ إِلَّا ظِلْتُ كَالسَّدِرِ

كَمْ قَد ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ بِالقَمَرِ

إِنِّيْ لَأَجْدَلُ[115] أن أَمْشِي مُقَابِلَهُ حُبًا لِرُؤيَةِ مَنْ أَشْبَهْتِ بِالصُّوَرِ[116]

لأنْ ضَمِير (ذِكْرِكُمُ) لِـلأَحْبَابِ، فَيَجُوزُ أنْ يُرَادَ بِـ (كُلَّ النَّاس) الكَامِلُونَ في الحُسن؛ لِأَنَّ تَفْضِيلَهَا في الحُسْن عَلَى الحِسَان أَبْلَغ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِه:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقِصُ قَدْرَهُ إِذَا قِيْلَ أَنَّ السَّيْفُ أَمْضَى مِن العصَا[117]

وَيُؤَيدُه أنّ (كُلّ) المُؤكِدة لَا تَكُونُ إلا مُضَافَةً لِلضَّمِير، وقَوْلُهُ[118]: إنَّه حَسَنٌ عَلَى ظَاهِرِه؛ لأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِير يَكُون عَلَى أصل الكمال وعلى إرادة العموم يَكُون تفضيلًا عَلَى الناقص والكامل، وفيه ما فيه كما قيل:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا نَبَاهَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ المَدِيحُ مِنْ النقْصِ[119]

انتهى.

وَهَذَا كَلَام لَا طَائِل تَحْتَهُ، وَلَو قَالَ مَا ذَكَرْنَاهُ كَان ظَاهِرًا. وَمِنْهَا أَنَّهُ ارْتَضَى مَا قَالَهُ أَهْل البَيَان وهُوَ كَلَام غَيْر صَحِيح كَمَا سَيَأْتِي.

---

(115) في الأصل (لأحذر)، وما أثبته من ديوان عمر بن أبي ربيعة 145، وهو الصواب.

(116) الأبيات من البسيط، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 142-143، وفي الديوان رُوي (حبل المُعَرَّفِ) بدلًا من (حبل المودة)، و(بأرض لا أراك بها) بدلًا من (بأرض لا ثواء بها)، و(حق ذِي كدر) بدلًا من (حق ذي ذكر)، و(وما ذكرتك) بدلًا من (ولا ذكرتك)، (في الصور) بدلًا من (بالصور). يُنظر: أمالي القالي 195/1، اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري 469/1، مغني اللبيب 256، المقاصد النحوية 1578/4، شرح شواهد المغني 518/2.

(117) بيت من الطويل، ونسبه محمد بن أيدم إلى الكُميت بن زيد، ولم أقف عليه في ديوانه. يُنظر: الدر الفريد وبيت القصيد لمحمد بن أيدمر 15/4.

(118) يقصد الدماميني، وقد نسبه إليه الناسخ في حاشية المخطوط.

(119) بيت من الطويل. روى ابن الفوطي (ذا فضائل) بدلًا من (ذا نباهة)، وروى ابن الفوطي ومحمد بن أيدمر (صار المديح تنقصا) بدلًا من (كان المديح من النقص). يُنظر: الدر الفريد وبيت القصيد 358/2، مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي 435/1.

وَمِنْهَا: أنَّ قَوْلَهُ[120]: وَقَدَ صرَحَ الشّلوبين... إلخ، قِيْلَ عَلَيْهِ: إنه بعينه كَلَام سِيبَوَيْهِ وَنَاهِيكَ بِهِ، وكَأَنَّ الـمُصنِفَ لم يَقِفْ عَلَيْهِ، ولَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ لم يَنْقلْهُ عَن غَيْرِه[121]، وَالّذِي قَالَهُ سِيبَوَيْهِ أنَّ النّصْب لَا يَكْسِرُ البَيْتَ، ولَا يُخِلُّ بِهِ كَمَا سَبَقَ، وَهُوَ كَلَام مُجْمَل لَيْسَ صَرِيحًا فِيْمَا ذَكَرَ لَاحْتِمَالِه لِغَيْرِهِ، وَمِنْهَا أنَّ قَوْلَهُ: (دَلَالَة الـمَفْهُوم.... إلخ)، فِيْهِ أنَّهُ لَيْسَ دَلَالَة مَفْهُوم إلّا عَلَى تَقْدِير أنَّ (كُلّ) لِلمَجْمُوع، وَنَفْي الـمَجْمُوع يُفْهَمُ مِنْهُ ثُبُوتُهُ لِلبَعْض، وَالقَائِلُ بِذَلِكَ يَقُولُ: إنَّه نَفْي عَام لِكُلّ فَرْد فَرْد فَهُوَ مَنْطُوق لا مَفْهُوم.

إنّ السُّبْكِيّ[122] قَالَ فِي قَوَاعِدِهِ[123] :"(كُلّ) لِلعُمُوم وَيُضَاف لِنَكِرَة، وَمَعْنَاهَا كُلّ فَرْد لَا الـمَجْمُوع، وَقَدْ يَثْبُتُ مَعَهُ الـمَجْمُوع نَحْو: (كُلّ مُسْكِر حَرَام) لِكِنهُ مِن الخَارِج لا وَضْعًا، وَقَدْ لَا يَثْبُتُ نَحْو: (كُلّ رَجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغِيفٌ)، وَمِنْ ثَمّة مَنَعَ الشيْخُ الإِمَامُ [138/أ] (كُلّ رَجُلٍ يَحْمِلُ الصَخْرَة العَظِيمَة)؛ لاقْتِضَائِه أنَّ كُلّ فَرْدٍ يَشِيلُهَا، وَأَوْجَب اعْتِبَار الـمَعْنَى فِيمَا لَهَا مِن ضَمِيرٍ وَنَحْوِهِ، أيْ: أنْ يَكُونَ عَلَى حَسَبِ الـمُضَاف إِلَيْهِ إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً، وَهَكَذَا فَلا يَجُوزُ: (كُلّ رَجُلٍ قَائِمُونَ)، وَادّعَى إِطْبَاقَ النُحَاة عَلَيْهِ، وَأَنْكَرَ عَلَى شَيخِنَا أبي حَيَّان تَجْوِيزَهُ ذَلِكَ، وَيُضَافُ لِـمَعْرِفَة نَحْوَ: سمحوَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ سجى[124]، وَحِيْنَئِذٍ ، فَهَلْ مَعْنَاهَا كُلّ فَرْدٍ كَالـمُضَافِ لِنَكِرَة أوْ الـمَجْمُوع؟ فِيْهِ تَرَدُّد، وَالرَاجِحُ عِنْدَ الشيْخ الإِمَام أنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِن الدَلَالَة عَلَى كُلّ فَرْدٍ أيْضًا؛ غَيْر أنَّهُ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَزِمَ مِن اسْتِغْرَاقِ أفْرَادِهِ الـمَجْمُوع، وَلِذَا صَدَقَ (كُلّ رُمّان مَأكُول)، وَلَمْ يَصْدُقْ (كُلّ الرُمّانِ مَأكُولٌ)، لِدُخُول قِشْرِهِ فِيْهِ، وإِنْ كَانَ جَمْعًا احْتَمَلَ أنْ يُرَادَ الـمَجْمُوع كَمَا فِي قَوْلِ القَائِل: (كُلْكم بَينكُم دِرْهَم) ، وَقَوْل بَعْض الـمُتَكَلّمِينَ: (كُلّ أعْضَاءِ البَدَن حَيْوَان)، وَأنْ يُرَادَ كُلّ فَرْدٍ نَحْوَ: "كُلْكم

---

(120) يقصد الدماميني، وقد نسبه إليه الناسخ في حاشية المخطوط.

(121) نسب البغدادي هذا النص إلى الدماميني حيث قال: "ونقل الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية، وقال وكأن ابن هشام لم يقف على لكام سيبويه فنقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوبين وابن مالك، ولو وقف على كلام سيبويه لم ينقل عنهما". خزانة الأدب 361/1.

(122) السُّبْكِي (727-771 ه): أبو نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي بن علي بن تَمام السبكي، قاضي القضاة، كان طلق اللسان وقوي الحجة، تعلم الفقه والأصول والعربية، وأجاد في الخط والنظم والنثر، وشرح مختصر ابن الحاجب ومنهاج البيضاوي، من مؤلفاته: طبقات الشافعية الكبرى، وجمع الجوامع، والطبقات الصغرى وغيرها. يُنظر: الدرر الكامنة 232/3.

(123) اسم الكتاب الأشباه والنظائر، وقد عبر عنه بالقواعد؛ لأن موضوع كتابه هو الكلام في القواعد الفقهية والمدارك الشرعية والمآخذ الأصولية.

(124) سورة مريم من الآية (95).

رَاعٍ"[125]، وَالاحْتِمَال الثَّاني أكثر وَهَهُنَا بَحْث، وَهُوَ أنَّ (كُلّ) إذَا دَخَلَتْ عَلَى مُعَرَّف بِاللَّام، وَأُرِيد الحُكْم عَلَى كُلّ فَرْدٍ، فَهَلْ اللَّام لِلعُمُوم، وَ(كُلّ) تَأكِيد لَهَا أوْ لِلجِنْس وَ(كُلّ) تَأسِيس؟ فِيهِ نَظر، وَقَدْ جَوَّزَ الوَالِدُ[126] أنْ تُفِيدَ اللَّامُ العُمُومَ في مَرَاتِب مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، وَ(كُلّ) لِلعُمُوم في أجْزَاء (كُلّ) من المَرَاتِب، فَكُلّ الرجَال أفَادَتْ اللَّامُ فِيهِ اسْتِغْرَاقَ مَرْتَبَة من مَرَاتِبِ جَمِيع الرجَال، وكُلّ [أفَادَتْ] [127] اسْتِغْرَاق الآحَاد، وَمَن هُنا ظَهَرَ أنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى المُفْرَد المُعرَف إذَا أُرِيد بِكُلّ مِنْهُمَا العُمُوم[128]". انْتَهَى. وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأمَّلَ مَا قَدمنَاهُ.

عُلِمَ مِمّا تَقدم وُجُوه اسْتِعْمَال (كُلّ) وَحَالهَا مَعَ العَامِل كَمَا تَقدّمَ من كَلَام سِيبَوَيْهِ، فَقَوْل أهْل المَعَاني كَمَا في المِصْبَاح لِبَدْر الدين بْن مَالِك[129]، وَهَذِهِ عِبَارتُهُ بِحرُوفِهَا فِيمَا يَقْتَضِي تَقْدِيم المُسْنَد إلَيهِ: "وَهُوَ دَالٌ عَلَى العُمُوم كَمَا تَقُولُ: (كُلّ إنْسَانٍ لم يَقمْ)؛ قُدِّمَ (كُلّ) لِيُفِيد نَفْي القِيَام عَنْ كُلّ وَاحِدٍ من النَّاس؛ لأنَّ المُوجبَة المَعْدُولَة المُهْمَلة في قُوَّة السَّالِبة الجُزْئِيَّة المستلزمة نفي الحكم عَن جُمْلة الأفْرَاد دونَ كُلّ وَاحد مِنْهَا، فإذا سورت بـ (كل) وَجَبَ أنْ يَكُون لإفَادَة العُمُوم لا لتَأكِيد نَفي الحكم عَن جُمْلة [138/ب] الأفراد؛ لأنَّ التَّأسِيس خَير من التَّأكِيد، وَلَو لم يَتَقدمْ فَقُلْتَ : (لم يقمْ كُلّ إنْسَان) كَانَ نفيًا لِلقِيَام عَن جُمْلة الأفْرَاد دونَ كُلّ وَاحد مِنْهَا؛ لأنَّ السَّالِبة المهملة في قوة السَّالِبة الكُلِيَّة المقْتَضِية سَلْب الحُكْم عن كُلّ فَرْد لورود مَوضُوعها في سِيَاق النَفْي، فَإذَا سورت بِكُلّ وَجَبَ أنْ يَكُون لإفَادَة نَفْي الحُكْم عَن جُمْلة الأفْرَاد، لئلا يَلْزَم تَرْجِيح التَّأكِيد عَلَى التَّأسِيس، وَلِهَذَا لمَا قَال ذُو اليَدَيْن[130]: "أقَصُرَت الصَّلَاةُ أمْ نَسِيتَ؟ أجابَهُ صَلَّى اللهُ تَعَالى عَلَيْهِ وَسَلَم

---

(125) حديث صحيح، وهو : "كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ: فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ". سبق تخريجه.

(126) تقي الدين السبكي (638-771 ه): أبو الحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي بن تمام بن حماد بن يحي الأنصاري، إمام فقيه محدث مفسر وأصولي نحوي ولغوي وأديبن من مصنفاته: مختصر الكفاية. يُنظر: حسن المحاضرة 321/1.

(127) زيادة يلتئم بها الكلام.

(128) يُنظر: الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي، 119/2-120، الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي 95/2

(129) بدر الدين (... -686 ه): بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، الإمام البليغ النحوي، ابن الإمام جمال الدين الطائي، كان إماما ف يالنحو والمعاني والبيان، من مؤلفاته: شرح التسهيل، والمصباح في اختصار المفتاح في المعاني. يُنظر: بغية الوعاة 225/1.

(130) هو عبد عمرو بن نضلة الخزاعي، صحابي جليل، من أهل مكة، ويُلقب بذي الشمالين، قُتل ببدر، وقيل: هو الخرباق السُلمي، ويُكنى أبا العريان، من أهل وادي القرى، وهو من بني سليم، أسلم في آخر زمان النبي -صلى الله عليه

بِقَوْلِه: كُلّ ذَلِكَ لم يَكُنْ"[131]؛ عَلَى مَعْنَى (لَا شَيْء مِن ذَلِكَ بِكَائِن)، ولم يَقُلْ (لم يَكُنْ كُلّ ذَلِكَ) لِئَلَا يَلْزَم تَرْجِيح دَلِيل الخِطَابِ عَلَى أنّ (بَعْضَ ذَلِكَ كَائِن)، ولَمـا قَال أبُو النَجْم:

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عليَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أصْنَع

رفع (كله) بالابتداء ولم ينصبه بـ (أصنع)؛ لأنه أنكر صنع كل واحد من الذنوب، فرفع عَلَى معنى: (لم أصنع شيئًا من ذلك)، ولو نصبه لكان إنكارًا لصنع الجميع، وإقرارًا بصنع بعضه[132]"، انتهى.

وتبعه صاحب التلخيص وغيره، واستحسنه ابن هشام في المغني وهو غَيْر صَحِيح لمخالفته لِكَلَام كُلّهم، ولما سمع من العرب، فَهُوَ غَيْر مُتَّجِه روايةً ودرايةً، والّذِي صرح به سِيبَوَيْهِ وغيره كما تقدم أنه يلزم أن يكُون مبتدأ مقدمًا إذا أضيف للمضمر لا غير ، فلو أضيف لغيره جاز تقديمها وتأخيرها في النفي والإثبات وقولهم: أنها إذا تقدمت أفادت عموم النفي، وإذا تأخرت أفادت نفي العموم غير مُتَّجِه؛ لأنها وردت لكل منهما مقدمة ومؤخرة كقوله: (كل جيش بلغ اثني عشر ألفًا لا يُغلب من قلةٍ)، فهو لنفي العموم مقدمًا، وقَالَ تَعَالى: **سمح** لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ **سجى**[133] ، لِعُمُوم النَفْي مُؤخرًا بمنطوقه لا بمفهومه كَمَا زَعَمَهُ ابْن هِشَام، وَترجيح التأكيد عَلَى التأسيس توهم لا وجه له؛ لأنها مَوْضُوعَة لذلك، وإرجاع كلام النُحَاة لما قاله المَنْطِقِيُّونَ لا يعول عَلَيْهِ مَعَ اخْتِلَافِ مَعْنَاهمَا.

وقد قَالَ السُّبْكِيّ في تَأْلِيف لَهُ في (كُلّ): "لَا بُدَّ هنا من مُقَدِمَة؛ وَ(هِيَ) أنْ قَولنَا: (زَيْدٌ قَائِمٌ) حُكْمٌ عَلَى (زَيْد) بِالقِيام [139/أ] فَهي مُوجبَة مُحصّلة، وَ(زَيْد لَيْسَ بِقَائِمٍ) حُكْم بِعَدَمِ القِيَام مُوجبَة مَعْدُولَة، وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا

وسلم؛ ورجح أبو بكر بن داود، وابن الأثير أن يكون الخرباق، بسبب أن واقعة السهو حصلت بعد غزوة بدر.يُنظر: معرفة الصحابة لابن منده 539، 570، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم 100/2، أسعد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير 224/2.

(131) حديث صحيح، رواه أبو هريرة، وهو: "أنَّ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقالَ له ذُو اليَدَيْنِ :أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ، أَمْ نَسِيتَ يا رَسولَ اللَّهِ؟ فَقالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ فَقالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ" صحيح البخاري، كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجاز خبر الواحد، رقم الحديث (7250)، 87/9، في رواية أخرى قال الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن سأله ذو اليدين: "لم أَنْسَ ولَمْ تُقْصَرْ. قال: بلى، قد نَسِيْتَ، فصلى ركعتين ثم سلَّم، ثُم كبّر فسجد مثل سُجوده أو أطول، ثم رفعَ رأسه فكبّر، ثم.... إخ". صحيح البخاري، كتاب السهو، باب من يكبر في سجدتي السهو، رقم الحديث (1229)، 68/2.

(132) يُنظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع 27-28.

(133) سورة لقمان من الآية (18) .

وُجُود المَوْضُوع[134]، وَ(لَيْسَ زَيْد بِقَائِمٍ) سَالِبَة محصّلة لِسَلْبِ مَا حُكِمَ بِه في المُوجبَة المحصّلة[135]، ولذا صدق مع وُجُود المَوْضُوع وعدمه، والسَّالِبة المحصّلة نَقِيض المُوجبَة المُحَصِّلة، وَأعمُّ من المُوجبَة المَعْدُولة، وَمَدْلُولُ السَّالِبة المحصّلة نقيض المُوجبَة المحصّلة[136]، إذَا تَقَرَرَ هَذَا، فَنَقُولُ [137]: "قَوْلُن: (لم يقمْ كُلّ إنْسَانٍ) سَالِبَة مُحَصِّلة نَقِيض المُوجبَة المحصّلة، وَهِيَ: (قَامَ كُلّ إنْسَانٍ) لِلحُكْم عَلَى كُلّ فَرْدٍ بِالقِيَام، فَالمَحْكُوم بِهِ في السَّالِبة المُحصّلة نَقِيض قِيَام كُلّ فَرْدٍ، وَنَقِيض الكُلِي جُزْئِي، فَيَكُونُ مَدْلُولُه سَلْبُ القِيَام عَن

---

(134) الموضوع: هو المحكوم عليه، وهو مصطلح خاص بالمنطقيين، ويُعرف الموضوع عند أهل المعاني بالمسند إليه، وعند النحويين بالمبتدأ أو الفاعل أو نائب الفاعل. يُنظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي 13/1، 14.

(135) معنى العدول: اقتران السلب بالمحمول؛ والمقصود بالمحمول (الحكم، أو الصفة أو الخبر)، والمقصود بالسلب النفي، ويكون السلب بعد الرابطة، والمقصود بالرابطة: اللفظ الدال على ثبوت المحمول للموضوع، ولاستغناء اللغة العربية عن الرابطة، اصطلحوا على جعل ضمير الفصل هو الرابطة، فكل سلب كان مقترنًا بالمحمول بعد ضمير الفصل هو العدول، وما سوى ذلك يُسمى بالتحصيل، فمثلًا في قولنا: (زيدٌ عالمٌ)، (زيدٌ) هو الموضوع، و(عالم) هو المحمول، ونوعها محصّلة موجبة؛ لأنه لم يدخلها حرف سلب، ولأحولها إلى معدولة موجبة لا بد أن يدخل حرف نفي بعد ضمير الفصل فتصبح (زيدٌ هو ليس عالمًا)، أما السالبة المحصلة فهي مجيء ضمير الفصل بين السلب والمحمول نحو (زيدٌ ليس هو عالِمًا)، أي: أن الفرق بين المعدولة الموجبة والسالبة المحصلة هو موقع ضمير الفصل في الجملة بعد حرف النفي أو قبله، ومن ثم فإن المعدولة السالبة يرجع معناها إلى المحصلة الموجبة؛ لأن نفي النفي إثبات فقولنا: (زيد عالم) (محصلة موجبة) مساوية لقولنا :(ليس زيد هو ليس عالِمًا) (معدولة سالبة)؛ لأنها تعني: أن زيدًا عالم، أما المعدولة السالبة فهي السالبة المحصلة (زيد ليس هو عالِمًا) ولكن يأتي في مقدمة الجملة أي قبل الموضوع (زيد) حرف نفي؛ فتصبح (ليس زيدٌ هو ليس عالِمًا)، يُنظر: آداب البحث والمناظرة 282/1.

(136) تعريف الكلية عند المنطقين بأنها الحكم على كل فرد من أفراد الموضوع الداخلة تحت العنوان، كقولنا: (كل إنسان ناطق)، فهذا يعني أن كل فرد من أفراد الإنسان مستقل بالحكم عليه بأنه ناطق، لذا فكل فرد يتبعه الحكم لوحده، وعند أهل المعاني أنه لو سُبقت لفظة (كل) بحرف نفي، وكان حرف النفي قبل لفظة (كل) فلا يقع الحكم على الموضوع إلا مجموعًا، ولا يتبع كل فرد من أفراده؛ كقولهم: (ما كل بيضاء شحمة)، فالمعنى أنه قد تكون البيضاء شحمة، وإذا كان حرف النفي بعد لفظة(كل) فهو من الكلية، فيكون الحكم بالمحمول على الموضوع شامل لكل فرد، ومنها بيت أبي النجم (كله لم أصنع)، والمعنى: أنه لم يصنع شيئًا واحدًا مما ادعت عليه، ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (كل ذلك لم يكن)، أي لم يكن شيء منه، لم أنس ولم تُقصر. إذن يُفرق المنطقيون بين الكل والكلية، فالكل لا يتبع الحكم فيه كل فرد من أفراده، والكلية يتبع الحكم فيها كل فرد من أفرادها. يُنظر: آداب البحث والمناظرة 34/1، 35.

(137) يُنظر: الإبهاج في شرح المنهاج256/1.

بَعْضِهِم"[138]؛ ولِذَا قَالَ المَنْطِقِيُّونَ: (لَيْسَ كُلّ إنْسَانٍ بِقَائِمٍ) سَالِبَة جُزْئِيَّة[139]، "و(كُلّ إنْسَان لم يقمْ) مُوجَبَة مَدْلُولها الحُكْم عَلَى كُلّ فَرْدٍ بِعَدَمِ القِيَام، ولَا يُعَارِضُهُ قَوْلُهُم[140]: (كُلّ إنْسَان لَيْسَ بِقَائِمٍ) سَالِبَة جُزْئِيَّة ؛ لأَنَّهُ لاعْتِقَادِهِم مِن كُلّ المَجْمُوع، وَقَدْ بَيّنَا أنّ مَدْلُولها عِنْدَ العَرَب الحُكْم بِالنَفْي عَلَى كُلّ الأفْرَادِ وَهَذَا هُوَ السِّرُ في الفَرْقِ بَيْنَ (كُلّ ذَلِكَ لم يَكُنْ)، وَ(لم يَكُنْ كُلّ ذَلِكَ) فَاسْتَقَامَ كَلَامُ المَنْطِقِيّينَ والنَّحْوِيينَ واللُّغَوِيّين، وَظَهَر أنَّ العَرَب بِطِبَاعِهِم السَّلِيمَة وَعُقُولِهِم المُسْتَقِيمَة أدْرَكُوا مَا تَعِبَ فِيهِ اليُونَان، وَزَادُوا عَلَيْهِم"[141]. انْتَهَى.

فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالَهُ أهْل المَعَانِي، وَمِنْهُ يُعْلَمُ أنَّهُ لا يَتمُ لهم الاسْتِدْلَال بِالبَيْتِ مَعَ أنَّهُ رُوِيَ بِالرفْعِ وَالنّصْب كَمَا في شَرْحِ أبْيَاتِ الكِتَاب، وَفُسِرَ بِالمَعْنَيين، وكَذَا لا دَلِيلَ لهم في الحَدِيثِ؛ لِأنَّ السَّائِلَ شَكَ في وُقُوعِ أحد الأمْرين، فَجَوَابُه إمَا بِنَفْي أحْدِهما أوْ بِنَفْيِهما، فَجَوَابه بِـ (كُلّ ذَلِكَ لم يَكُنْ)، وبِـ (لم يَكُنْ كُلّ ذَلِكَ) سَوَاء فِيمَا قَالُوهُ بِرمْتِهِ غَير صَحِيح.

اعْلَمْ أنَّهُ قَالَ في المطول: "الاحْتِجَاجُ بِالشّعرِ لِأنَّهُ فَصِيحٌ، وَالشَّائِعُ فِيمَا إذَا لم يَكُنْ الفِعْلُ مُشْتَغِلًا بِالضَّمِير أنْ يُنْصَبَ الاسْم عَلَى المَفْعُولِيّة نَحْوَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) ولَيْسَ في نَصبِ (كُلّ) مَا يَكْسِرُ البَيْت وَزْنًا، وَسِيَاق كَلَامِه أنَّهُ لم يَأتِ بِشَيء مِمّا ادّعَتْهُ المَرْأة فَلَوْ كَانَ [139/ب] النّصْب مُفِيدًا لِذَلِكَ العُمُوم دُونَ الرَّفْع لم يَعْدِلْ الشَاعِرُ الفَصِيحُ عَن النّصْب الشَائِع إلى الرَّفْع المُحْتَاج لِتَقْدِير الضَّمِير من غَيْر ضَرُورَة، ولِقَائِلٍ أنْ يَقُولَ أنَّهُ مُضْطَرٌ لِلرّفْع، إذْ لَوْ نَصَبَهَا جَعَلَها مَفْعُولًا وَهُوَ مُمْتَنِعٌ؛ لِأنَّ (كُلًا) المُضَافَة لِلضَمِير لم تُسْتَعْمَلْ إلا تَأكِيدًا أوْ مُبْتَدَأ، وَنَظِيره قَوْل سِيبَوَيْهِ في قَوْلِه:

ثلاثٌ كلُهنَّ قَتَلْتُ عمدًا ..... [142]

أنَّ رَفْعَ (كُلّهنّ) بِالابْتِدَاء، وَحَذْف الضَّمِير مِن الخَبَر جَائِز عَلَى السَّعَة؛ إذْ لَا ضَرُورَة مُلْجِئَةٌ إلِيهِ؛ لِإمْكَان أنْ يَقُولَ: (كُلّهن قَتَلْتُ) بِالنَصبِ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ ابْنُ الحَاجِبِ[143] بِأنَّهُ مُضْطَرٌ لِلرَفْع إذْ لَوْ نَصَبَهَا اسْتَعْمَلَهَا

---

(138) يُنظر: الإبهاج في شرح المنهاج242/4، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي 256/1.

(139) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي 256/1.

(140) يعني المنطقيين. يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي 257/1.

(141) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي 257/1.

(142) شطر من الوافر، وهو بلا نسبة، وعجزه: (فأخزى الله رابعةً تعود)، ورُوي برفع (كلُهن)، ونصبها، وقد رجح أبو علي الفارسي رواية النصب، ورواية الرفع هي محل الاستشهاد؛ والإعراب على رواية الرفع، (ثلاث) مبتدأ أول، و(كلهن) مبتدأ ثان، و(قتلت) خبر المبتدأ الثاني، والعائد إلى المبتدأ الثاني محذوف والتقدير: (قتلته أو قتلتهم)، وقدّره الفارسي بمنزلة: (زيدٌ أخاه ضربتُ)، حيث خلا الخبر وهو جملة من رابط يربطه بالمبتدأ. يُنظر: الكتاب 86/1، التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي 120/1، نتائج الفكر في النحو 337.

مَفْعُولًا، وَهُوَ غَيْر جَائِز؛ لِأَنَّ (كُلًّا) المُضَافَة لِلضمَيِر لم تُسْتَعْمَلْ إلا تَوْكِيدًا أَوْ مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّ قِيَاسَهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ تَوْكِيدًا لما تَقْدَمهَا لما اشْتَمَلْتْ عَلَى ضَمِيرِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا إِفَادَة الشُمُول وَالإِحَاطَة في أَجْزَاء مَا أُضِيفَ إِلِيهِ، وَلَمَا أُضِيفَتْ إِلى الضَّمِير كَانَتْ[144] الجُمْلَةُ مُتَقَدِمًا ذِكْرُهَا، أَوْ في حُكْم المُتقَدِم، إلا أَنَّهم اسْتَعْمَلُوهَا مُبْتَدَأً؛ لأَنَّ العَامِلَ المَعْنَوِيّ لم يُخْرِجَهَا في الصُورَة عمّا هِيَ عَلَيْهِ فَلِذَا قُرِئَ[145]: سمحإِنَّ كُلَّ أَمْرٍ لِلَّهِسجى[146] بالرّفْع والنَّصْبِ"[147]، انْتَهَى.

مَا قَالَهُ ابْن الحَاجِب غَيْر وَارِد وَسَبَقَهُ إِلِيهِ بَعْضُ شُرَاح الكِتَابِ وَأَوْرَدَهُ ابْنُ خَرُوف[148] في شَرْحِهِ، وَرَدّهُ فَقَالَ: "رَدَّ الأَعْلَمُ[149] عَلَى سِيبَوَيْهِ جَوَاز النّصبِ في قَوْلِه (ثَلَاث كُلّهن) البَيْت، وَالرّد مَأْخُوذ مِمّا قَالَهُ في بَابِ الصِّفَات مِمّا نَقَلَهُ عَن ثَعْلَب[150] أَنَّ (كُلًّا) لَا تَلِي العَوَامِلَ في بَابِ التَوكِيد؛ لأَنَّها لم تَجِيء إلا لِلتَأكِيدِ، وَلَمّا رَأَهَا تَقَدّمَتْ في هَذِهِ المَوَاضِع، وَلَيْسَ فِيْهَا اسْم يُؤَكّد في اللَّفْظ، وَضَعُفَ عَنْهَا الفَعْلُ لِتَقَدُّمِهَا جَازَ فِيهَا النصَبُ لِتَسَاوِي الرّفْع مَعَ حَذْف الضَّمِير العَائِدِ عَلَى المُبْتَدَأ فَاسْتَوَيَا عِنْدَهُ في الضَعْفِ، أَلا تَرى أَنَّ المَفْعُولَ إِذَا تَقَدَمَ حَسُنَ دُخُول حَرْف الجَرّ عَلَيْهِ، وَيَسْتَغْلُ الفَعْلُ عَنْهُ، فَأَجَازَ النَصبَ في البَيْتِين لِيَخْرُجَ الرّفْعُ عَنْ الضَرُورَة اللّازِمَة ثُمَ اسْتَدْرَكَ في البَيْتِ الثّاني، فَقَالَ: "الأَكْثَرُ الأَعْرَفُ النَصب"، وَفَضَّلَهُ لاسْتِعْمَال العَرَب [140/أ] لَهُ مَنْصُوبًا بَعْدَ العَامِلِ لِتَقَدّمِهِ، فَقَامَ ذَلِكَ مَقَام الفَصْلِ بِالتَأكِيد فَهُوَ كَقَوْلِ الأَعْلَم: "أَنَّ قَوْلَكَ: (ضَرَبْتُ كُلّ القَوْمِ)؛ تَبْنِيهَا عَلَى الفَعْل قَبِيح فَاسِد لِكَثْرَتِهِ في كَلَامِهِم وَفي الكِتَابِ العَزِيز"، وَفِي شَرْح الصّفَار ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنّهُ لَا ضَرُورَةَ في الشّعر لِإِمْكَان نَصْبِهِ، وَفِيهِ خِلَاف لهم، فَمِنْهم مَنْ قَالَ: (يا لم اصْنَعِي) عِوَض عَنْ

---

(143) ابن الحاجب (570هـ - 646 ه): أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، قرأ القراءات على الشيخ أبي الجود اللخمي، وبرع في النحو والأصول، وله إملاء غزيز على آيات من القرى، وأبيات من الشعر. يُنظر: البلغة 196.

(144) في الأصل (كان)، والصواب ما أثبت.

(145) قرأ أبو عمرو وحده (كلُّه) بالرفع، وقرأها الباقون بالنصب. يُنظر: السبعة في القراءات 217.

(146) سورة آل عمران من الآية (154).

(147) نقله عن التفتازاني ببعض التصرف. يُنظر: المطول شرح تلخيص المفتاح، 368/1-370.

(148) ابن خروف (- 590 ه): من أهل رندة من نواحي إشبيليّة، قرأ النحو ببلاده، وتفوق فيه، أخذ عنه علم الدين أبو القاسم النحوي اللورقيّ، وله كلام على كتاب سيبويه. الإنباه 192/4.

(149) الأعلم (420 - 476): أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، رحل إلى قرطبة وأقام بها، وأخذ عن ابن الإفليليّ، وكان عالِمًا باللغة والعربية ومعاني الأشعار، وله من الكتب: شرح الجمل. الإنباه 65/4.

(150) ثعلب (200-291 ه): أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد، مولى بني شيْبان، فقا أهل عصره، وناظر أصحاب الفراء، كان ثقةً صدوقًا حافظًا للغة عالِمًا بالمعاني ، روى علم سيبويه عن الأخفش، وهو من الطبقة الخامسة من طبقات الكوفيين، ومن الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين الكوفيين. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 141، 207.

الضَّمِير،كَمَا أنَّ الضَّمِير يَكُون عوضًا عَن الإطْلَاق، فَكَأنَّهُ قَالَ: (لم أصْنَعَهُ)، وَمِنْهم مَنْ قَالَ: أنَّهُ مُضْطَرٌ لِلرّقْع؛ لأنَّهُ أرَادَ نَفْي الذنْبِ جُمْلَةً، وَ(كُلّ) لَا تَعُمُ إلا تَابِعَةً أوْ مُبْتَدَأً، وَهِيَ في المَعْنَى تَابِعَة، وَلَوْ قَالَ (لم أصنعْ كُلّه) أمْكَنَ أنْ يُقَالَ: (أنَّهُ صَنَعَ البَعْض)، وَلَمْ يردْ ذَلِكَ، وَقَالَ أبُو عَلِي[151] هَذَا خُلف وَلا فَرْقَ بَين الرَّفْع وَالنَصْبِ، وَقَدْ رَدَدْنَاهُ وَصَححْنَا خِلَافَهُ، فَالحَقّ مَا قَالَهُ سِيبَوَيْهِ مِن عَدم الضَرُورَة، وَلَو نَصَبَهُ لم يُفْهَمْ خِلَاف مَا أرَادَ؛ لِأنَّ القَرِينَة تُنْبِئ عَن مُرَادِه". انتهى.

فاتّضَحَ لَكَ أنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْن الحَاجِب مَسْبُوقٌ إلِيه، وَأنَّهُ غَيْر مُسْتَقِيم، وَهَذَا لَا يَعْرِفُهُ إلا حَمَلَةُ الكِتَاب، وفي شَرْح شَوَاهِدِهِ في قَوْلِه: "(قَدْ أصْبَحَتْ) البَيْت، أنَّ الشَاهِدَ فِيه حَذْفُ الضَّمِير العَائِدِ عَلَى المبتدأ"[152]، وَرَوَاهُ اليَزِيدِيّ[153] والجرمِيّ[154] بِنَصْب (كُلَّهُ) ، وَرَوَاهُ سِيبَوَيْهِ وغيره مرفوعًا بِحَذْفِ العَائِد[155]، وَحَذْفُ العَائِدِ مِن الصِلَة جَيْدٌ، وَيَلِيهِ حَذْفُهُ مِن الصِفَة، وَهُوَ في الخَبَر ضَعِيفٌ[156]، وقَوْلُهُ (كُلَّهُ لم أصْنَعْ) يَحْتَمِل أنَّهُ (لم يَصْنَعْ شَيْئًا مِنْهُ)، وَ(أنَّهُ صَنَعَ بَعْضَهُ)، وقَوْلُهُ:

---

(151) أبو علي الفارسي (... – 377 ه): الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان، ولد بفارس ثم رحل إلى بغداد، وأخذ النحو من علمائها، وقرأ النحو على الزجاج، وأخذ عنه ابن جني، الشيرازي والربعي وغيرهم. وله من الكتب: التذكرة، والإيضاح والتكلمة، والحجة في القراءات، وغيرها. يُنظر: الإنباه 308/1، البلغة 108.

(152) يُنظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي 13/1.

(153) اليزيدي (... – 310 ه): أبو عبدالله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد بن يحيى اليزيدي،كان رِواية للأخبار والأداب، وعالِمًا في النحو واللغة، من مؤلفاته: مختصر النحو، والخيل، ومناقب ابن العباس. يُنظر: بغية الوعاة 124/1.

(154) الجرمي (... – 225 ه): أبو عمر صالح بن إسحاق البَجَلي، مولى له، نزل في جرْم فنُسب إليهم، قدم بغداد، وناظر بها الفراء، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، ولقي يونس، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وغيرهم، وهو من الطبقة السادسة من طبقات البصريين، وله من الكتب: الفرخ، أي فرخ كتاب سيبويه.يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 74، الإنباه 81/2، البلغة 155.

(155) رواه سيبويه بالرفع، وعدّه ضعيفا،وأجازه على ضعفٍ في الشعر والنثر، وعلة ذلك أن الشاعر لم يكن مضطرًا إلى الرفع؛ إذ إن النصب لا يكسر البيت، وكذلك لا يخل به ترك إظهار الهاء. يُنظر: الكتاب 85/1.

(156) رجح سيبويه النصب بوصفه الأكثر والأعرف استعمالًا، ثم حمل رواية الرفع على قولهم: (الذي رأيت فلانٌ)، حيث حذفت الهاء من جملة الصلة فقال: "وهو في هذا أحسن، لأن رأيتُ تمامُ الاسم به يتم، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحدٍ"، ثم قال:" وهو في الوصف أمثل منه في الخبر وهو على ذلك ضعيفٌ، ليس كحسنه بالهاء،

ثلاثٌ كلُهنَّ قَتَلْتُ عمدًا فأخزَى اللهُ رَابِعَةً تَعودُ[157]

كَالذِي قَبْلَهُ في الحَذْفِ، وَنَقَلَ أبو عَلِي عَن المُبرِّد[158] أَنَّهُ أَكَّدَ فِيهِ النَكِرَة كَمَا ذَهَبَ إِلَيه الكُوفِيون، وَجَوّزَ كَونَه بَدَلاً مِن (ثَلَاث) [159] ، وَهُوَ عِنْدَ أبي العَبَّاس كَقَوْلِهِ:

..... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ[160]

بناءً عَلَى جَوَاز تَأكِيدِ النَكِرَة بِغَيْر لَفْظِهَا، كَمَا ذَهَبَ إِلَيه أَهْلُ الكُوفَة. انْتَهَى.

خَاتِمَة:

هِيَ مِسْكُ الخِتَام وَزُبْدَةُ مَا مَحَضَتْهُ الأَفْهَامُ، اعْلَمْ أَنَّهُ تَبيّنَ مِمَّا سَمِعْتُهُ سَابِقًا أَنَّ (كُلًّا) لَهَا اسْتِعْمَالَات بِاعْتِبَار الإِضَافَة وَتَرْكِهَا، وَأَنَّهَا إِذَا لَمْ تُضَفْ لِلضَمِير تَلِي العَوَامِلَ [140/ب] اللَفْظِيَّة فِي النَفْي والإِثْبَاتِ مُقَدَّمَةً وَمُؤَخَّرَة، فَإِذَا أُضِيفَتْ لِلضَمِير كَانَتْ عِنْدَهم مَوْضُوعةً لِلتَأْكِيدِ كَنَفْسِهِ وَعَيْنِهِ، فَإِنْ لَم يَلِهَا اسْم تُؤكِدُهُ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدأ مُقَدمًا لِيُضَاهِي حَالها الأَوّل، وَقَدْ يَخْرج عَنْهُ فِي لُغَة ضعِيفَة، فَإِذَا جَرتْ عَلَى اسْم تُؤكده، كَانتْ مُقررةً لِمعنَاهُ، وَإِنْ لم تَجْرِ كَانَتْ لِعُمُوم الجَمِيع أَوْ المَجْمُوع، وَهُمَا مِمّا اقْتَضَاهُ كَلَام العَرَب، وَاتّفَقَ عَلَيْهِ كَلَامُ النُحَاة، وَمِن هُنَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ مَا قَالَهُ أَهْل المَعَانِي مُخَالِفٌ لِمَا قَالُوهُ مِن وُجُوه مِنْهَا:

أَنَّهُمْ قَالُوا: يَلْزَمُ تَقْدِيم (كُلّ) فِي النَفِي وَإِنْ لَمْ تُضفْ لِلضَمِير لِتَمْثِيلِهم بِـ (كُلّ إِنْسَان)، وَ(كُلّ ذَلِكَ)، وَالذِي قَالُوهُ إِنَّهُ إِنْمَا يَلْزَمُ تَقْدُمُهَا إِذَا أُضِيفتْ سواءً كَانَتْ فِي نَفْي أَوْ لَا.

لأنه في موضع ما هو من الاسم، وما يجري عليه، وليس بمنعطع منه خبرًا مبنيا عليه ولا مبتدأ فضارع ما يكون من تمام الاسم، وإن لم يكن تمامًا له، ولا منه البناء". الكتاب 87/1.

(157) سبق تخريجه.

(158) المبرد (210 – 285 ه): أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر بن عُمَيْر بن حسان بن سُليم بن الأزد بن الغوث، قرأكتاب سيبويه على الجرمي والمازني، وهو من الطبقة الثامنة من طبقات البصريين، له من الكتب: الكامل والمقتضب والاشتقاق، وغيرها. يُنظر: طبقات النحويين واللغويين 101، الإنباه 241/3.

(159) نقل أبو علي أن سيبويه والمبرد أنكرا هذا البيت؛ لأنه أكد النكرة بالمعرفة، وأجاز أبو إسحاق أن يكون بدلًا، كما نقل أبو علي الفارسي إجازة الكوفيين لتأكيد النكرة بالمعرفة في (كل) خاصة؛ حيث يجيزون (رأيت ثلاثاًكلَّهن) ولا يجيزون (رأيتُ رجلًا نفسَه). يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه 121/1، إلا أن سيبويه لم ينكر البيت واكتفى بتضعيفه، إذ قال: "فهذا ضعيفٌ والوجه الأعرف النصب". الكتاب 86/1.

(160) عجز بيت من البسيط، وصدره: (لكِنَّهُ سَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ)، لعبدالله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين 910/2.

وَمِنْهَا أَنَّهُمْ قَالُوا: الـمُقَدَّمَة لِعُمُوم النَفْي، والـمُؤخَّرَة لِنَفْي العُمُوم، وَقَدْ عَلِمْتَ مِمّا تَقَدَمَ أَنَّهَا تَكُون لِكُلّ مِنْهما مُقَدَّمَة ومُؤَخَّرَة.

وَمِنْهَا: أَنَّهُمْ بَنُوهُ عَلَى مَا قَالَهُ الـمَنْطِقِيُّونَ في القَضَايا وَلَا وَجْهَ لَهُ لِمَا عرفته مِن الفَرق بينَ كَلَامِنَا وكَلَامهم الـمَبْنِيّ عَلَى مَا فَهِمُوهُ مِن لُغَة اليُونَان، ولِلنَاس فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِب.

وَمِنْهَا: أَنَّهُمْ اسْتَدلُوا بِالحَدِيث وَبَيْتِ أبي النَجْم ولا حُجَة فِيْهما كَمَا فَصّلْنَاهُ، وَالبَيْت رُوِي بِالرفْع وَالنَصَبِ، وَالرفع محول عن النصب، فَيَجُوزُ مُرَاعَاة أَصْلِهِ في الـمَعْنَى.

وَمِنْهَا: أنَ قَولهم: (يَلْزَمُ تَرجِيح التَأكِيد عَلَى التَأسِيس) لَيْسَ بِشَيء؛ لأَنَّهَا مَعَ الضَّمِير مَوْضُوعَة لِلتَأكِيدِ وَهُوَ أَقْوَى وَأَكْثَر فَلا شَكَ في تَرْجِيحِه هُنَا مَعَ أَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لَهُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ، فَتَأكِيدُهُ تِأسِيسٌ وَالغَلَبَة في حُكْم الوَضْع، وَهِيَ كَمَا تَكُون في الأعلَام تَكُون في غَيْرِهَا.

والحَمْدُ لله عَلَى مَا أَلْهَمَنَا مِن الـمَعَانِي، وَمَنَّ عَلينَا بِنِعَمٍ لَم يَصلْ لَهَا خُطَا الأَمَاني.

ثبت المصادر والمراجع

• الإبهاج في شرح المنهاج (على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي)، تأليف: شيخ الإسلام علي بن عبدالكافي السبكي (ت 756ه)، وولده تاج عبدالوهاب بن علي السبكي (ت771ه)، ط الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت، 1401ه-1984

• آداب البحث والمناظرة، تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (ت 1393ه)، تحقيق: سعود بن عبدالعزيز العريفي، ط الخامسة، دار عطاءات العلم، ودار ابن حزم، 1441ه -2019.

• ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745ه)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة:رمضان عبدالتواب، ط الأولى، مكتبة الخانجي، 1418ه-1998م.

• أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين ابن الأثير، أبي الحسن، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1415ه-1994.

• الأشباه والنظائر، تأليف: تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت771ه)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود_ علي محمد المعوض، ط الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، 1411ه-1991م.

• الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، لبنان -بيروت.

• الأعلام، تأليف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396ه)، ط 15، دار العلم للملايين، مايو 2002م.

• أمالي ابن الحاجب، تأليف: أبي عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب الكردي المالكي(ت646ه)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأدرن، دار الجيل – بيروت، 1409ه-1989م.

• أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تأليف: أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (508-581ه)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة

• إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: أبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت 624ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى، دار الفكر العربي _ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، 1406ه -1982م.

• البرهان في علوم القرآن، تأليف: أبي عبدالله بدر ا لدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت 794ه)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1376ه-1957م

• بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف:جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- لبنان، صيد

• البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف: أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت817ه)، ط الأولى، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، 1421-200م.

• تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت 1205هـ) تحقيق: جماعة من المختصين، إصدار: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، نُشر في عام (١٣٨٥ - ١٤٢٢ هـ) ، وعام (١٩٦٥ - ٢٠٠١ م)، وصَوّرتْ أجزاءً منه: دار الهداية، ودار إحياء التراث وغيرهما

• تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت823ه)، تحقيق: د. محمد عبدالرحمن بن محمد المفدى، ط الأولى، 1403ه -1983م.

• التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي،(ت 377ه)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط الأولى، 1410-1990م

• التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، المحققون: الجزء الرابع، حققه: عبد العليم الطحاوي، راجعه: عبد الحميد حسن، السنة ١٩٧٤ م، الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة.

• تنقيح الألباب شرح ابن خروف لكتاب سيبويه، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف، إعداد: صالح أحمد مسفر الغامدي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، 1414

• حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط الأولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1387ه -1967م

• الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني (ت392ه)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

• خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تأليف: محمد أمين بن فضل بن محمد الدين بن محمد الحموي الأصل الدمشقي (ت1111ه)، دار صادر - بيروت

• الدر الفريد وبيت القصيد، تأليف: محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ - ٧١٠ هـ)، حققه: الدكتور كامل سلمان الجبوري، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م

• الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني(ت852ه)، ط الثانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكك – الهند

• ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب، ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1379م.

• ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قدامة (ت 120ه)، جمعه وشرحه وحققه: د. محمد أديب عبدالواحد حمدان، 1427ه_2006م

• ديوان الإمام علي رضي الله عنه، ديوان شعر إمام البلغاء الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تحقيق، د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار ابن زيدون، مكتبة الكليات الأزهرية

• ديوان عمر بن أبي ربيعة، ط الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت 1416ه-19967م

• ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح: عبدالستار أحمد فراج، ط الأولى، مكتبة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1979

• ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت1069ه)، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، ط الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

• شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تأليف: أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت 328ه)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون،ط الخامسة، دار المعارف، سلسلة ذخائر العرب (35).

•شرح أبيات سيبويه، تأليف: أبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (ت85ه)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 194-1974

• شرح أبيات مغني اللبيب، تأليف: عبدالقادر عمر البغدادي (1093ه)، تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، (ج1-4)ط الثانية، (ج 5-8) ط الأولى، دار المأمون للتراث -بيروت، 1393-1414

• شرح أشعار الـهُذليين، صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكر، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، ومراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، 1384ه-1965م.

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى نور الأشموني الشافعي (ت900ه)، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1419ه -1998م

• شرح المفصل للزمخشري، تأليف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، أبي البقاء المعروف بابن يعيش (ت 643ه)، قدّم له الدكتور إميل بديع يعقوب، ط الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان

• شرح تسهيل الفوائد، تأليف: أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، (ت672ه)، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410ه-1990م.

• شرح ديوان عنترة (ت 2 ق، ه)، الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1412ه-1992م

• شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طراد، ط الأولى، دار الكتاب العربي، 1412ه-1992م.

• شرح شواهد المغني، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه)، علق على حواشيه: أحمد ظافر كوجان، والشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386ه-1966م

• شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: محمد بن الحسن الرضي (ت686ه)، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، 1395ه-1975م.

• شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله المرزبان (ت368ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سي علي، ط الأولى ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2008م.

• شعر يزيد بن الطثريّة، صنعة: حاتم صالح الضامن، وزارة الإعلام، مطبعة أسعد-بغداد

• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (393ه)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط الرابعة، دار العلم للملايين- بيروت، 1407ه-1987م.

• صحيح البخاري، تأليف: أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تحقيق جماعة من العلماء، ط السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ثم صورها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى 1422، دار طوق النجاة، بيروت، مع ترقيم الأحاديث لمحمد فؤاد عبدالباقي.

• طبقات النحويين واللغويين، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن عبيدالله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي (ت379ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الثانية، دار المعارف

• عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تأليف: أحمد بن علي بن عبدالكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي(ت773ه)، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1432هـ-2003م.

• الكتاب، تأليف: أبي عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الملقب سيبويه (ت 180)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط الثالثة، مكتبة الخانجي القاهرة، 1408ه-1988م

• اللآلي في شرح أمالي القالي(ت 356)، شرح أبي عبيد البكري (ت487)، صححه وحققه وشاطره في أبحاثه: عبدالعزيز الميمني، وسمّى تحقيقه وعمله (سمط اللآلي). لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، وصورتها دار الكتب العلمية، بيروت 0 لبنان ، 1354ه- 1963م

• لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن عليى، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت711ه)، ط الثالثة، دار صادر – بيروت، 1414ه.

• مجمع الآداب في معجم الألقاب، تأليف كمال الدين أبي الفضل عبدالرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت723ه)، تحقيق: محمد الكاظم، ط الأولى، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي- إيران

• مجمع الآداب في معجم الألقاب، تأليف: كمال الدين أبي الفضل عبدالرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت 723ه)، تحقيق: محمد الكاظم، ط الأولى، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإردشاد الإسلامي، إيران، 1416ه.

• مختار الصحاح، تأليف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد ، ط الخامسة، المكتبة العصرية - الدار النموذجية،بيروت-صيدا،1420-1999م.

• المصباح في المعاني والبيان والبديع، تأليف: بدر الدين بن مالك الشهير بابن الناظم، حققه وشرحه ووضع فهارسه: د. حسني عبدالجليل يوسف، مكتبة الآداب، والمطبعة النموذجية

• المطول شرح تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت 792ه)، تحقيق: عبدالعزيز بن محمد السالم، وأحمد بن صالح السديس، ط الأولى، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية- الرياض، 1441هـ -2019م

• معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي- بيروت

• معجم الأدباء، تأليف: شهابد الدين ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي (ت626)، تحقيق: إحسان عباس، ط الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1414ه-1993م

• معجم الصواب اللغوي، تأليف: أحمد عمار مختار، ط الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 1429ه-2008م.

• المعجم المفصل في شواهد العربية، تأليف: إميل بديع يعقوب، ط الأولى، دار الكتب العلمية 1417ه-1997م.

• معرفة الصحابة لابن منده، تأليف: أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت ٣٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور:عامر حسن صبري ط، الأولى، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

• معرفة الصحابة، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت430)، تحقيق: عادل يوسف العزازي، ط الأولى، دار الوطن للنشر، الرياض 1419ه-1998م

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف: أبي محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، المعروف بابن هشام (ت 761ه)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، ط السادسة، 1985 م، دار الفكر – دمشق.

• المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت 855ه)، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د. أحمد توفيق السوداني، د.عبدالعزيز محمد فاخر، ط الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر ، 1431-2010

•نتائج الفكر في النحو، تأليف: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (ت581ه)، ط الأولى، دار الكتب العلمية -بيروت، 1412-1992م.

• النحو الوافي، تأليف: عباس حس، ط 15، دار المعارف

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911ه)، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية-مصر.